

زيادة أعداد أعضاء مجلس النواب والشيخ لارتفاع الكثافة السكانية

الحفاظ على حرية الرأي والتعبير

رئيس حزب الوفد
د. عبد السند يمامة

02-03
04-05 إنشاء قطاع متخصص فى الحرف التراثية بوزارة الثقافة

وعد «الحوار» فأوفى



وعن الاقتصادى، قال السيد: «طب
الأمم المتحدة إلى كل الناس قلقاته هناك.. مثل عليتنا
أزمات كثيرة في مصر وبالجملة والمثارة كما يتم
عبور هذه الأزمات... الأزمة الاقتصادية بتعانيها
منهنا .. وإحسانا مثل السبب فيها . كظروف عالم مثل
أزمة كورونا وتأثيرها على الاقتصاد العالمى ... أو
الأزمة الاقتصادية الروسية وتأثيرها على الاقتصاد
العالمى» وأضاف: «رغم الأزمة الكبيرة دى ورغم
ارتفاع أسعار السلع الأساسية.. وحتى مع الجهد
المبذول .. خلال شهر جديدة هنكون حاصلين جزء
من خصوم من الأراضي الزراعية على خريطة مصر
شخصاً كان فى الدلتا الجديدة أو توشكى أو شرق
الوحدات». يتكلم عن مجموع أراضي حتى
سبتمبر.. مجموع الأرضى دى ١٢ ملايين فدان.. مع
الريف المصرى كمان.. كمية ضخمة جداً.. عمل
تجربة وحجم أراضى وإنتاج زراعى غير مسبق فى
هذه الفترة مش كبيرة أوى.

أكد السيد أن الدولة المصرية لم تتوقف أبداً
عن العمل، بل إنها: «قائمة فى تطور مستمر وقد بدأ

رئيس مجلس الإدارة
السيد / عصام رمضان الشباني لاهه
التوقيع /

سعر النسخة في الخارج الكويت 300 فلس - السعودية 3 ريالات - الإمارات العربية المتحدة 4 دراهم - سلطنة عمان 300 بيسة - الجمهورية اليمنية 30 ريالاً - المملكة المتحدة 1 استرليني - تونس 800 دينار

متابعات

التوصيات النهائية للمرحلة الأولى من الحوار الوطني

توافق على سرعة إصدار قانون المجالس المحلية



الرئيس خلال افتتاح الحوار الوطني

٣ آراء حول نظام إجراء الانتخابات البرلمانية

تشكل من حزب واحد بمفرده، أو من مجموعة أحزاب، أو من مستقلين بمفردهم، أو بالاشتراك بينهم وبين حزب أو أكثر حتى يتم تجنب أى مطالب دستورية.

لجنة حقوق الإنسان والحريات العامة قضية، التمييز

توافق الحوار الوطني ولجانه ومجلس أمنائه على التوصيات التالية:

كشفت جلسات الحوار الوطني لجنة حقوق الإنسان والحريات العامة، عن إجماع وطنى واضح على أهمية دعم قضايا حقوق الإنسان باعتبارها مستهدفاً وطنياً تعمل على تحقيقه جميع مؤسسات الدولة، ولكن ارتكزت المناقشات على الوسائل والإجراءات والبدائل المتاحة لتحقيق هذه الغايات فى الموضوعات المختلفة.

اتفق الحاضرون على أنه من الضروري التأكيد على أن الدولة المصرية، نقاداً لدستور ٢٠١٤ قطعت أشواطاً وخطوات واسعة فى سبيل تحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، وأولت اهتماماً تشريعياً مستهدفاً وطنياً تعمل على تحقيقه جميع مؤسسات الدولة، ولكن ارتكزت المناقشات على الوسائل والإجراءات والبدائل المتاحة لتحقيق هذه الغايات فى الموضوعات المختلفة.

كشفت جلسات الحوار الوطني لجنة حقوق الإنسان والحريات العامة، عن إجماع وطنى واضح على أهمية دعم قضايا حقوق الإنسان باعتبارها مستهدفاً وطنياً تعمل على تحقيقه جميع مؤسسات الدولة، ولكن ارتكزت المناقشات على الوسائل والإجراءات والبدائل المتاحة لتحقيق هذه الغايات فى الموضوعات المختلفة.

كشفت جلسات الحوار الوطني لجنة حقوق الإنسان والحريات العامة، عن إجماع وطنى واضح على أهمية دعم قضايا حقوق الإنسان باعتبارها مستهدفاً وطنياً تعمل على تحقيقه جميع مؤسسات الدولة، ولكن ارتكزت المناقشات على الوسائل والإجراءات والبدائل المتاحة لتحقيق هذه الغايات فى الموضوعات المختلفة.

كشفت جلسات الحوار الوطني لجنة حقوق الإنسان والحريات العامة، عن إجماع وطنى واضح على أهمية دعم قضايا حقوق الإنسان باعتبارها مستهدفاً وطنياً تعمل على تحقيقه جميع مؤسسات الدولة، ولكن ارتكزت المناقشات على الوسائل والإجراءات والبدائل المتاحة لتحقيق هذه الغايات فى الموضوعات المختلفة.

كشفت جلسات الحوار الوطني لجنة حقوق الإنسان والحريات العامة، عن إجماع وطنى واضح على أهمية دعم قضايا حقوق الإنسان باعتبارها مستهدفاً وطنياً تعمل على تحقيقه جميع مؤسسات الدولة، ولكن ارتكزت المناقشات على الوسائل والإجراءات والبدائل المتاحة لتحقيق هذه الغايات فى الموضوعات المختلفة.

كشفت جلسات الحوار الوطني لجنة حقوق الإنسان والحريات العامة، عن إجماع وطنى واضح على أهمية دعم قضايا حقوق الإنسان باعتبارها مستهدفاً وطنياً تعمل على تحقيقه جميع مؤسسات الدولة، ولكن ارتكزت المناقشات على الوسائل والإجراءات والبدائل المتاحة لتحقيق هذه الغايات فى الموضوعات المختلفة.

كشفت جلسات الحوار الوطني لجنة حقوق الإنسان والحريات العامة، عن إجماع وطنى واضح على أهمية دعم قضايا حقوق الإنسان باعتبارها مستهدفاً وطنياً تعمل على تحقيقه جميع مؤسسات الدولة، ولكن ارتكزت المناقشات على الوسائل والإجراءات والبدائل المتاحة لتحقيق هذه الغايات فى الموضوعات المختلفة.

كشفت جلسات الحوار الوطني لجنة حقوق الإنسان والحريات العامة، عن إجماع وطنى واضح على أهمية دعم قضايا حقوق الإنسان باعتبارها مستهدفاً وطنياً تعمل على تحقيقه جميع مؤسسات الدولة، ولكن ارتكزت المناقشات على الوسائل والإجراءات والبدائل المتاحة لتحقيق هذه الغايات فى الموضوعات المختلفة.

كشفت جلسات الحوار الوطني لجنة حقوق الإنسان والحريات العامة، عن إجماع وطنى واضح على أهمية دعم قضايا حقوق الإنسان باعتبارها مستهدفاً وطنياً تعمل على تحقيقه جميع مؤسسات الدولة، ولكن ارتكزت المناقشات على الوسائل والإجراءات والبدائل المتاحة لتحقيق هذه الغايات فى الموضوعات المختلفة.

كشفت جلسات الحوار الوطني لجنة حقوق الإنسان والحريات العامة، عن إجماع وطنى واضح على أهمية دعم قضايا حقوق الإنسان باعتبارها مستهدفاً وطنياً تعمل على تحقيقه جميع مؤسسات الدولة، ولكن ارتكزت المناقشات على الوسائل والإجراءات والبدائل المتاحة لتحقيق هذه الغايات فى الموضوعات المختلفة.

كشفت جلسات الحوار الوطني لجنة حقوق الإنسان والحريات العامة، عن إجماع وطنى واضح على أهمية دعم قضايا حقوق الإنسان باعتبارها مستهدفاً وطنياً تعمل على تحقيقه جميع مؤسسات الدولة، ولكن ارتكزت المناقشات على الوسائل والإجراءات والبدائل المتاحة لتحقيق هذه الغايات فى الموضوعات المختلفة.

زيادة أعداد أعضاء مجلس النواب والشيوخ

الجمهورية، للبتّ والاختيار فيما بينها. وقد جاءت تلك الآراء على النحو التالي:

•الرأى الأول:

الإبقاء على النظام الانتخابى الحالى للانتخابات البرلمانية بغرفتيها مجلس النواب ومجلس الشيوخ والذي يتضمن تقسيم الجمهورية إلى ٤ دوائر ويكون النظام الانتخابى ٥٠٪ للقوائم المغلقة المطلقة و٥٠٪ للنظام الفردي.

•الإيجابيات:

تضمن القائمة المغلقة المطلقة تمثيل الفئات السبع التى أوجب الدستور تمثيلها.

نظام القائمة المغلقة يساعد الأحزاب الصغيرة والأحزاب المتوازنة وتدعم فى بعض الأحيان الالتزام الحزبى.

القائمة المطلقة المغلقة تخضع للشروط الدستورية، والدستور أجاز الأخذ بها، وهو ما يعطى فرصة للتمثيل الأمثل للقوى السياسية والحزبية وكافة الفئات المختلفة وتحقق النسب الدستورية المنصوص عليها فى الدستور (المرأة، ذوى الهمم، المصريين بالخارج، الشباب).

•السلبات:

تهدر ٤٩٪ من الأصوات الانتخابية.

صعوبة تشكيل قائمة مغلقة مطلقة من الأحزاب الصغيرة، لأنها تتطلب شروط ونسب الكوتة يصعب تحقيقها.

•الرأى الثانى:

تكون الانتخابات بنظام القائمة النسبية بنسبة ١٠٪ فى ١٥ دائرة انتخابية بعدد مقاعد لكل دائرة (٤٠) مقعداً انتخابياً.

على أن تمثل الكوتة النساء والتمييز الإيجابى

الضريبة أو لارتكابه الجريمة المنصوص عليها فى المادة (١٣٢) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥» (بدلاً من كونه حكم بات).

تعديل «المادة ٢٩» ليصبح «للمترشح الحق فى استخدام وسائل الإعلام المملوكة للدولة، وذلك فى حدود المتاح فعلياً من الإمكانيات»، بما يراعى حيادها، وتعبيرها عن كل الآراء والاتجاهات السياسية والفكرية والمصالح الاجتماعية، ويضمن المساواة وتكافؤ الفرص فى مخاطبة الرأى العام. تطبيق ما ورد فى «المادة ٢٤» من قانون مباشرة الحقوق السياسية على «المادة ٣٠» من القانون ذاته الخاصة بتخصيص مدة للضمت الدعائى قبل الاستفتاء، على غرار مدة الضمت الدعائى فى الانتخابات.

إعطاء الهيئة الوطنية للانتخابات الحق فى وضع تدابير تحفيزية لتشجيع المواطنين على الإدلاء بأصواتهم بما فى ذلك: إمكانية تعويض يوم الذهاب للانتخابات بيوم إجازة يضاف إلى ما يستحقه سنوياً بشرط تقديم ما يفيد قيامه بالتصويت، وما يقدم من أفكار أخرى.

الحاجة إلى إضفاء حماية أكبر لقاعدة بيانات الناخبين وتغليف التعدى عليها بالنظر إلى اتساع الهجمات السيبرانية والإلكترونية فى العالم، وإضفاء مزيد من الحماية الجنائية على قاعدة بيانات الناخبين وذلك بتعديل يدخل على نص المادة ٦٣.

إدخال التصويت الإلكتروني أو التصويت بالبريد للمصريين فى الخارج، ودعوة وتشجيع الهيئة الوطنية للانتخابات لاستخدام الصلاحية المقررة لها فى تجزء «المادة ٣» التى أجازت وسائل التصويت الإلكترونية والحفظ المؤمنة لا سيما فى شأن المصريين بالخارج.

قضية، الإشراف القضائى

بين الدستور والضرورة العملية أهمية النظر فى مدة الإشراف القضائى (المحددة بعشر سنوات فى الدستور والتي تجعل الإشراف القضائى من أعضاء الجهات والهيئات القضائية كاملاً)، والذي ينتهى عقب ١٧ يناير ٢٠٢٤م خاصة فى الانتخابات البرلمانية بغرفتيها والانتخابات المحلية القادمة، نظراً لما أثبتته الواقع العملى من عدم كفاية مدة العشر سنوات المشار إليها لتخلق الهيئة الوطنية للانتخابات الكوادر الفنية والإدارية اللازمة لإدارة الانتخابات.

قضية، النظام الانتخابى

فى ظل الضوابط الدستورية فى ظل الضوابط الدستورية

تم الاتفاق على رفع ثلاثة آراء/ أنظمة إلى رئيس

أعلنت إدارة الحوار الوطنى عن التوصيات والمخرجات النهائية لجلسات الحوار والتي تم رفعها للرئيس عبد الفتاح السيسى، والذي بدوره أمر بإحالتها للجهات المعنية بالدولة وتطبيق ما يمكن فى إطار صلاحياته القانونية والدستورية.

وجاءت مخرجات الحوار كالتالى:

كتب - محمد عيد

المحور السياسى لجنة المجالس المحلية

قضية، قانون المجالس المحلية الشعبية توافق الحوار الوطنى ولجانه ومجلس أمنائه على التوصيات التالية:

ضرورة سرعة إصدار قانون المجالس الشعبية المحلية، وسرعة إجراء انتخاباتها. التوافق على النظام الانتخابى للمجالس الشعبية المحلية، والذي يجمع بين القائمة المطلقة المغلقة بنسبة ٧٥٪، والقائمة النسبية المنقوصة بنسبة ٢٥٪ بعد أدنى ثلاثة أفراد فى تلك القائمة، إعادة النظر فى التشريعات المصرية بتوسيع صفة العامل والنلاح عند الترشح لعضوية المجالس الشعبية المحلية.

النظر فى وضع المدن بالمجتمعات العمرانية الجديدة وأهمية حصول المواطنين المقيمين فيها على حقهم فى انتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية، بما يضمن الحوكمة والشفافية. إعمالاً لمبادئ المساواة مع غيرهم من المواطنين الذين يتمتعون بحق انتخاب المجالس الشعبية المحلية.

إعطاء المجالس الشعبية المحلية آليات وتدابير تتيج إشراك المواطنين فى التخطيط وإدارة المشروعات والمناقش منها تشكيل (لجان التخطيط التشاكرى) والذي ساهمت تجربة حياة كريمة فى توضيح وترسيخ معانيه.

توفير تدريب عملى ومهنى مناسب لأعضاء المجالس الشعبية المحلية، وتأهيل الكوادر الشبائية المقبلة على الترشح للانتخابات المجالس الشعبية المحلية.

وضع تحديد مفصل لاختصاصات المجالس الشعبية المحلية، وإعطاء آليات رقابية فعالة لأعضاء المجالس الشعبية المحلية ووضع ضوابط محددة لها ومنها السؤال والاستجواب.

لجنة مباشرة الحقوق السياسية والتمثيل النيابى قضية: عدد أعضاء المجلسين (النواب والشيوخ) توافق الحوار الوطنى ولجانه ومجلس أمنائه على التوصيات التالية:

ضرورة زيادة عدد أعضاء مجلس النواب والشيوخ زيادة معقولة ومتناسبة مع الزيادة الملحوظة فى عدد المواطنين المدرجين بقاعدة بيانات الناخبين، خاصة وأنه تم إنشاء مقررات جديدة للمجالس النيابية لتستوعب أى زيادة فى العاصمة الإدارية الجديدة.

قضية، قانون مباشرة الحقوق السياسية ضرورة مراجعة القيم المالية المحددة فى بعض نصوص قانون مباشرة الحقوق السياسية ويستتبع ذلك النظر فى قانون الانتخابات الرئاسية: نظراً لمضى مدة طويلة على تحديد تلك القيم المالية بما يؤثر بشكل جوهري على إمكانية التطبيق العملى لها بالنسبة لمبالغ والحدود القصوى للدعاية الانتخابية.

«المادة ٢٥» من قانون مباشرة الحقوق السياسية المتعلقة بالحد الأقصى للأنفاق على الانتخابات البرلمانية.

«المادة ٢٢» من قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية المتعلقة بما ينفقه كل مرشح رئاسى.

تعديل «المادة ٢»، فقررة رقم ١ لتصبح «من صدر ضده حكم نهائى لارتكابه جريمة التهرب من أداء

صحيفة يومية تصدر عن حزب الوفد أسسها عام ١٩٨٤ فؤاد سراج الدين برئاسة تحرير مصطفى شردى

مديرا التحرير

طارق تهاى

ياسر شورى

المدير الفنى

أحمد أبوزيد

مستشار التحرير الفنى

أشرف عزب

مدير الإعلانات

خالد الشيخ

مدير الإنتاج

إبراهيم صابر

المقر الرئيسى :

الحزب والتحرير

والإعلانات

١ شارع بولس حنا الدقى

الجيزة

ص ب : ٣٥٧ إمبابة

تليفون : ٣٣٣٨٣١١١

٣٣٣٨٣٢٢٢

فاكس : ٣٣٣٥٨١٣٥

٣٧٦-٢٠٠٧

إدارة الإعلانات

٠١١١-٣٣٣٣١٢

الوفد على الإنترنت

alwafd.org

البريد الإلكتروني

للوفا:

elasma3@gmail.com

alesta3@yahoo.com

التوزيع والاشتراكات

مؤسسة الأخبار

مركز خدمة العملاء

٢٥٨٠-٦٢١٨-٢٥٨٠-٦٢٢٠

٢٥٨٠-٦٢٤١

الاشتراكات

الاشتراك السنوى، ١٠٩٥ جنيه

الاشتراك ٦ شهور، ٥٥٠ جنيه

ثلاثة شهور، ٢٧٥ جنيه

تحديد مدة

للمصمت

الانتخابى قبل

الاستفتاء على

غرار الانتخابات

غاز مصر
Egypt Gas

خبرة .. تتواصل مع الأجيال

www.egyptgas.com.eg

إحدى شركات قطاع البترول وهي الشركة المتخصصة في توصيل المساكن والمنشآت والمصانع وخويز وصيانة جميع أنواع أجهزة البوناجازات والسخانات للعمل بالغاز الطبيعى

الأولى في مصر والشرق الأوسط

في تنفيذ كافة أعمال توصيل الغاز الطبيعى

فدحه العمل، 19220

ملاويز الغاز 129

٢٠ شارع الفنتين - منطقة مصر الجديدة - القاهرة

تليفون: ٢٤١٨٣١٤-٢٤١٨٣١٤٤

فاكس: ٢٤١٨٣١٠٧٥

مراجعة القيم المالية المحددة فى نصوص قانون مباشرة الحقوق السياسية



حمادة بكر فى إحدى الجلسات



حاتم رسلان خلال إحدى جلسات الحوار

إجماع وطنى واضح على أهمية دعم قضايا حقوق الإنسان

إصدار قانون ينظم إنشاء وإدارة مفوضية منع التمييز

تجريم خطاب الكراهية مع الحفاظ على حرية الرأى والتعبير

المنصوص عليها فى الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

التمييز غير المباشر: التفرقة بين الأشخاص هو التأثير غير العادل لتطبيق قاعدة أو سياسة عامة على بعض الفئات الذين يشتركون فى سمة معينة كالنساء أو ذوى الإعاقة بما لا يُمكنهم من التمتع بنفس الفرصة المتاحة للآخرين.

غرض المفوضية ونطاق سريان التشريع
يجب أن يتضمن التشريع غرض المفوضية باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز، وذلك وفقًا لنص المادة ٥٢ من الدستور. يجب أن تمارس مفوضية التمييز جميع أعمالها دون الاخلال باعتبارات حماية الأمن القومى والنظام العام والآداب العامة

على أن يكون نطاق سريان التشريع وعمل المفوضية على أشخاص القانون العام والخاص على مراحل، ويشمل ذلك الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات والشركات الخاصة والمؤسسات الأهلية والتعاونية،وفى المراحل التى سيحددها القانون، كما يتضمن عمل المفوضية مكافحة أى شكل من أشكال التمييز فى التمتع بالحقوق والحريات فى كافة المجالات، ومنها على وجه الخصوص:

التمييز فى التعليم والثقافة
التمييز فى الرياضة
التمييز فى الضمان الاجتماعى والحصول على السلع والخدمات.

التمييز فى الرعاية الصحية والإسكان
التمييز فى الإعلام وحرية التعبير
التمييز فى حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية والحق فى الاعتراف بالشخصية القانونية. التمييز: بسبب الانتماء السياسى أو النقابى أو الأهلى.

التمييز فى علاقات العمل والحق فى تولى الوظائف العامة.

● **استقلالية المفوضية:**
اتفق المُشاركون على أن تتوفر للمفوضية مقومات الاستقلال اللازمة لأداء عملها، وفى هذا السياق توصى اللجنة بما يلي:

يجب أن تتمتع المفوضية بالاستقلال الفنى والمالى والإدارى.
يجب تحديد العلاقة بين المفوضية ومجلس النواب، ويُقترح أن يكون شأنها شأن علاقة مجلس النواب مع كل الهيئات المستقلة. (لإسمايلا الجهاز المركزى للمحاسبات) مع عدم قابلية رئيس المفوضية لل عزل إلا فى الحالات التى يحددها القانون.

ترفع المفوضية تقاريرها لكل من: السيد رئيس الجمهورية – رئيس مجلس النواب – رئيس مجلس الوزراء.

يترتب فى جميع أعضاء المفوضية ورئسها ألا يكونوا أعضاء أو لهم مناصب فى السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية. (مع التأكيد على صعوبة تحقيق ذلك من الناحية العملية)
تنشئ المفوضية جهازها الإدارى الخاضع لسلطتها المباشر.

تكون للمفوضية موازنة مالية مستقلة تخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات. يؤخذ رأيها فى مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة بمجال عملها.

القانون يجب أن ينص على أن تكون ممارسة المفوضية لنشاطها: على مراحل: من الناحية النوعية أو الجغرافية، على أن يكون لكل مرحلة مدة زمنية محددة.

● **صلاحيات المفوضية:**
تم التوافق على أن تكون صلاحيات المفوضية متساوية مع دورها فى اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على أشكال التمييز كافة، بما لا يخل أو يتداخل مع صلاحيات السلطتين التشريعية والقضائية، مع مراعاة الاشتراطات المقررة فى القوانين الخاصة بعد مراجعتها حسبما هو وارد فى البند الأول من هذه المادة، وذلك على النحو التالى:

إعداد خطة لطرح مقترحات بسياسات بديلة وسبل مواجهة وتجريم خطاب الكراهية مع الحفاظ على حرية التعبير.
تلقى الشكاوى والبلاغات المتعلقة بالتمييز المقدمة من ذوى الصفة والمصلحة، والتحقيق فيها وتسويتها، أو اتخاذ الإجراءات الوقتية، أو إحالتها لجهاز الاختصاص، أو جهات التحقيق المختصة بحسب الأحوال.

إنشاء منصة لإتاحة المعلومات والبيانات الخاصة بالتمييز يتبع المفوضية.
وضع الخطة اللازمة لبناء قدرات المؤسسات والأفراد القائمين على المؤسسات العامة ومؤسسات إنفاذ القانون لزيادة قدرتهم على مواجهة التمييز.

وضع الخطة اللازمة لتدريب وتأهيل الإعلاميين بالتعاون مع الجهات المختصة لتعزيز قيم المواطنة وعدم التمييز ونشر ثقافة المساواة.

إصدار تقرير سنوى عن نتائج أعمالها فى مكافحة التمييز وتقديمه لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء، متضمنة أية مقترحات تشريعية أو ملاحظات تتعلق بمدى تعاون السلطة التنفيذية معها فى تحقيق أهدافها.

إعداد النشرات والمطبوعات وعقد الندوات والمؤتمرات المتصلة بموضوع عمل المفوضية، ونشر تقرير سنوى عن عمل المفوضية بعد إرساله لرئيس الجمهورية ومجلس النواب ومجلس الوزراء.

تشكيل وهيكل المفوضية
توصى اللجنة بتشكيل كُفء للمفوضية يتناسب مع أداء عملها واستقلاليتها. وتشكل من الهيئات التالية:

● **خطط لتدريب وتأهيل الإعلاميين لتعزيز قيم المواطنة**

● **تشجيع الفكر الإبداعى وتطوير منظومة البحث العلمى**

تفعيل المجلس الأعلى للتعاون لدراسة التحديات الجديدة

دراسة التحديات التى تواجه التعاونيات. ٢. **تعزيز دور الاتحاد التعاونى العام**
حيث يُشارك الاتحاد العام للتعاونيات الوزارات المختصة فى وضع السياسة العامة للقطاع التعاونى.
كما يُباشر المسؤوليات الخاصة بإجراء الدراسات والبحوث والبيانات واعداد الإحصاءات الخاصة بالتعاون ونشر الحركة التعاونية فكريا وميدانياً. يختلف الوسائل الإعلامية.

يُقدم المشورة التعاونية والفنية للاتحادات التعاونية وأمدادها بما قد تطلبه من معاونة، وإبداء الراى القانونى.

يشا لدى الاتحاد العام للتعاونيات مركز للحكيم يتضمن تنظيميا لتشكيل هيئات تحكيم تتولى اختياريا الفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الاتحادات أو الجمعيات التعاونية والمتعاقدين معهم أو بين من يلجأ اليه لإجراء التحكيم.

يُمثل الاتحاد القطاع التعاونى بالكامل فى الداخل ويعقد الصلات وتبادل الخبرات مع الحركات التعاونية بالخارج.

المزايا المُقدمة للاتحادات التعاونية
حيث تُعفى الجمعيات التعاونية على سبيل المثال لا الحصر من:

الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية والمهن غير التجارية وعلى فوائد الدوائع بالبنوك وصناديق التوفير.

الضرائب الجرمية والرسم الإحصائى ورسم الاستيراد والرسم الإضافية وجميع الضرائب والرسوم والعوائد التى تستحق بمناسبة دخول البضاعة بالنسبة لما يستورد لحسابها ويكون لازما لنشاطها.

ضريبة الدفعة التى يقع عبء ادائها على ضريبة الدفعة التى يقع عبء ادائها على



الدكتور عبدالسند يمامة فى جلسة الحوار الوطنى

التوافق على أهمية تشجيع القطاع الخاص ومؤسسات المُجتمع المدنى للمساهمة فى تحمل تكلفة البحث العلمى والدراسات العليا خاصة فى ضوء ارتفاع تكلفتها.

وضع الضوابط التى تضمن التوازن بين الحاجة للتمويل المطلوب وحيادية جهات التمويل وضمان استقلالية مخرجات البحث الممول.

لجنة التقايات والعمل الأهلى قضية: حل تحديات التعاونيات
ناقش المشاركون الأوضاع الراهنة للتعاونيات والمشاكل التى تواجهها وسُبل تجاوزها والاستفادة من النظام التعاونى، وكان هُناك توافق عام بالإجماع بين كل المُشاركين بشأن القضايا التالية: إصدار قانون موحد للعمل التعاونى.

تطوير برامج تعليمية وثقافية لنشر ثقافة الفكر التعاونى.

مشروع القانون الموحد
يشتمل مقترح مشروع القانون المُؤحد الجديد على (١١) باباً مُكوّنا من عدد (٤٩) مادة، تجنب من خلالها عيوب القوانين القائمة لكل اتحاد، يُعطى القانون الاتحادات التعاونية العديد من المزايا من الممكن فى تحقيق أهدافها ولعل أبرزها بالنسبة ل:

١. **البنیان التعاوني**
يُساهم البنیان المُؤحد المكون من الخمس اتحادات (الاستهلاكى – الإنتاجى – الزراعى- الاسكانى – الثروة المائية والسمكية) على دورها المشترك فى التخطيط والتنسيق بين جهود الحركة التعاونية بمختلف مجالاتها فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودوره فى نشر الثقافة

التعاونية وإعداد القيادات التعاونية الواعية. كما يتناول البنیان التعاونى تفعيل المجلس الأعلى للتعاون برئاسة مجلس الوزراء من جديد

قرارات المفوضية هى قرارات إدارية قابلة للطلع أمام المحكمة المختصة.

قضية: الحريات الأكاديمية والبحث العلمى
حددت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان فى ٢٠٢١ هدف «تشجيع الفكر الإبداعى وتطوير منظومة البحث العلمى» ضمن الأهداف التى تسعى لتحقيقها ضمن محور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفيما يلى أبرز الإجراءات التنفيذية التى تم التوافق عليها فى جلسات الحوار الوطنى: تيسير إجراءات سفر الأساتذة للخارج فى مهام علمية، بما لا يؤدى إلى ضياع فرصة مشاركة الأكاديميين فى الندوات والمؤتمرات الدولية، واختصار دورة ووقت الموافقات المطلوبة لدعوة الأساتذة والباحثين الزائرون من الخارج لإلقاء المحاضرات وحضور الندوات والمؤتمرات.

اختصار دورة وقت الموافقات المطلوبة لدعوة الأساتذة والباحثين الزائرون من الخارج لإلقاء المحاضرات وحضور الندوات والمؤتمرات.

تيسير إجراءات دخول أساتذة وطلّاب الجامعات العربية إلى داخل الجامعات المصرية للقاء أعضاء هيئة التدريس فيها والإطلاع على مكتباتها.

تيسير عقد الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية التى تعالج قضايا تدخل فى تخصص الكليات الجامعية المختلفة.

بين الجامعات ومراكز البحوث المصرية من جهة والجامعات ومراكز البحوث الأجنبية من جهة أخرى إقامة المشروعات.

تشجيع التوأمة بين الجامعات المصرية ومراكز البحوث المصرية ونظيراتها الأجنبية، وخصوصاً تيسير التعاون العلمى مع الجامعات العربية.

رئيس المفوضية.

مجلس المفوضية.

إجراءات الشكاوى والتحقيق والتدابير الوقتية والتعويض

● **أولاً: الشكاوى**
تم التوافق على بأن يتضمن التشريع بإنشاء

مفوضية لمناهضة التمييز إجراءات واضحة لتلقى البلاغات والشكاوى من الأفراد أو الأشخاص الاعتبارية ورقياً والإلكترونياً، كما توصى بمنح المفوضية، صلاحيات لمواجهة الحالات العالجة التى تحتاج إلى إجراء وقتى يصدر من قاضى الأمور الوقتية بناء على طلب المفوضية وذلك مع توفير ضمانات التحقيق العادلة والمنصفة.

● **ثانياً: الإجراءات الوقتية**
يجوز للمفوضية بعد تلقى جميع المستندات والأوراق والبيانات الخاصة بشكاوى تمييزية، وبعد سماع من ترى لزوم سماعه وتحقيق دفاع المشكو فى حقه وتعرض ما انتهى إليه على قاضى الأمور الوقتية المختص لإصدار أمر مسبب بإزالة التمييز، ويكون الأمر الصادر نافذا فور صدوره.

وعلى المفوضية إعلان الأمر لذوى الشأن خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره بالطرق المقررة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية، ولها فى سبيل ذلك الاستعانة برجال السلطة العامة. ويحق للصادر ضده الأمر الوقتى التظلم منه، ومع عدم الإخلال بالحق فى التقاضى.

● **ثالثاً: ضمانات وضوابط التحقيق**
تلتزم المفوضية فى تحقيقاتها بضمانات العدالة ومبدأ المواجهة، وخصوصاً سرية البيانات والمعلومات وتمكين أطراف الشكاوى من تقديم وجهات نظرهم ومستنداتهم. وبشكل عام، فإن

ضرورة إجراء تعديلات تشريعية فى تأسيس الجمعيات الأهلية



تسريع وتيرة تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل

السماح للمجتمع المدني بالاشتراك فى العملية التعليمية

إطلاق الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال
ربط مشروعات تخرّج الطلاب بالريادة والتركيز على المشروعات الزراعية



الدكتور أيمن محسوب خلال إحدى جلسات الحوار بجوار ضياء رشوان

عقد مؤتمر سنوى للتعليم لبحث سبل التعاون والشراكة الحفاظ على الهوية الوطنية وبناء الوعي المجتمعى

الفنى والتقنى لزيادة أعداد العمالة المتخصصة والتدريب الفنى، إصدار رخصة مزاولة عمل لخريجي المدارس الفنية، توفر لهم بعض الامتيازات فى الالتحاق بالوظائف، ومستوى الرواتب، وغيرها.

لجنة الثقافة والهوية الوطنية قضية: الحفاظ وترسيخ الهوية الوطنية أجمع المشاركون أن الحفاظ على الهوية وترسيخها، وكذلك بناء الوعي الجمعى ليس مسئولية وزارة بمفردها، لكنه مسئولية مشتركة بين مجموعة من الوزارات والمؤسسات المعنية وهي: (وزارة الثقافة -وزارة التربية والتعليم - وزارة التعليم العالى والبحث العلمى - وزارة الشباب والرياضة - الهيئة الوطنية للإعلام والهيئة الوطنية للصحة - مؤسسة الأهر - الكتبة القبطية)، وبناء عليه تم التوصية ب: تأسيس إطار تنظيمى للوزارات والجهات المعنية بقضية الهوية الوطنية وترسيخها (مجموعة وزارية تحت إشراف السيد رئيس مجلس الوزراء) وذلك على غرار المجموعة الاقتصادية بالحكومة المصرية.

وضع وتنفيذ استراتيجية للحفاظ على الهوية وتشكيل الوعى وفق خطط تنمية ثقافية عادلة، يتم الاتفاق عليها تحت قيادة سياسية وثقافية وفكرية جامعة، على أن تراعى أولوية البدء بالمحافظات الحدودية وآلا تغفل عن شأن المصريين فى الخارج، وأن تكون متوافقة مع الخريطة السكانية وما يحدث من توسعات بالمدن الجديدة.

صياغة وثيقة الحفاظ على الهوية المصرية من خلال عقد مناقشات وجواريات مجتمعية للوصول للقيم الأساسية التى لا مساس ولا تنازل عنها من جميع أطراف المجتمع المصرى وتحويل القيم المتفق عليها من لجنة الوثيقة إلى سياسات تطبيق فى شكل ممارسات واجبة الاحترام من الفرد ومؤسسات الدولة المصرية من أجل الأتى: ترسيخ التعاون بين مبادرات وزارة الشباب والرياضة وضمان تحقيق مواطنة فعالة تقوم على المساواة أو المشاركة

تعزيز ثقافة نبيذ العنف وخطابات الكراهية والتوعية المستمرة بإخطارهم تحليل الموروث الثقافى المصرى وتحديد مدى اتقافه من قيم الوطنية وقيم المساواة والسلام وهكذا العادات والتقاليد الموروثة. استعادة روح الهوية المصرية القومية فى الطابع العمرارى للمباني والمؤسسات وكل المدن الجديدة، وذلك عن طريق الاستفادة من افكار ومشروعات تخرج طلبة كليات الفنون الجميلة وتنفيذها فى المباني العامة والخدمية، والتنسيق مع وزارة التعليم العالى ومؤسسة حياة كريمة حتى تكون البداية فى تجميل وتعوير المنشآت والمرافق داخل قرى المرحلة الأولى من مبادرة تطوير الريف المصرى.

اختيار موضوعات القراءة والنصوص فى المناهج المقررة بمعرفه لجنة من كبار الأدباء والنقاد، اختيار نصوصا من عيون الأدب تشجع الطلاب على الاقبال على القراءة، على أن يراعى فى هذه المختارات أن تكون بعيدة عن التحيز أو التمييز الدينى أو العرقي.

إطلاق قناة خاصة بالأطفال، بإنتاج وطنى متميز يعبر عن هويتنا، يكون محتواها منطوق بلهجة مصرية صحيحة فى مقابل ما تقدمه قنوات والمنصات العالمية والإقليمية الأخرى.

تشجيع المتاحف وغيرها من المؤسسات الثقافية لإقامة أنشطة بالجامعات والمدارس والنادى المختلفة ترويع من خلالها ابرامجها وما تقدمه من فاعليات، مع إعفاء جميع طلبة المدارس من رسوم ازياء المتاحف والمناطق الأثرية طوال العام.



يقلم: سامية فاروق

العنف الأسرى (١)

ارحلى دون دماء

حالة غريبة من العنف الأسرى انتشرت خلال السنوات الماضية وتزداد كل يوم عن ذى قبل. ومن الملاحظ أن هذه الظاهرة ترتفع بين الطبقات المتوسطة وتكون أكثر انتشارا بين الطبقات الفقيرة.

والعنف الأسرى يكون إما عنف الزوج ضد زوجته، أو عنف الزوجة ضد زوجها، أو عنف أحد الوالدين أو كليهما تجاه الأولاد، أو عنف الأولاد تجاه والديهم.

وهناك أشكال عديدة للعنف تشمل الاعتداء الجسدى، أو النفسى، أو الجنسى، أو التهديد، أو الإهمال، أو سلب الحقوق من أصحابها. فى الحقيقة فإن هذه القضية من أخطر وأهم قضايا المجتمع التى لابد من تسليط الضوء عليها، والإسراع بإيجاد حلول لها قبل أن تنتشر أكثر من ذلك، ونحن نتفك مكتوفى الأيدى نشاهد كل يوم أكثر من جريمة ولا نستطيع القضاء على هذا الفيروس الذى أصاب العديد من فئات المجتمع.

تحدث اليوم عن عنف الزوجة ضد زوجها الذى يصل فى نهاية المطاف فى بعض الأحيان إلى القتل. هناك العديد من السيدات اللاتى يمتلكن قلبا غليظا لا يتناسب مع أنوثتهن أو إنسانيتهن، وتكون هذه السيدة متسلطة ولا تسمح إلا صوبتها فقط، ولا تحب إلا نفسها، ترفض هذه الزوجة سيطرتها على المنزل أكمله سواء زوجها أو أبناء، يدق هؤلاء الضحايا أشكالا والوئا من التعذيب والأهانة على يد هذه المرأة الجبروت، وكثيرا ما يصمت الزوج أمام هذا الابتلاء من أجل أطفاله أو خوفا مما يقع عليه من مصائب تحت مسمى حقوقها فى حالة الانفصال.

وللأسف فإن هذه النوعية من السيدات إذا تملكتم زمام الأمر أصبح قلبها كالحجارة أو أشد قسوة.

وهناك نوع من زوجات قد تقع الواحدة منهن فى حالة عنق مع شخص غير زوجها، وتقيم معه علاقة أئمة بعدها يصل الحب بينهما إلى التفكير فى كيفية التخلص من الزوج حتى يتمكن من الزواج ويروق لهما الحال، وتكون النتيجة هى قتل الزوج، وفى بعض الأحيان يكون الزوج والأبناء، وتكون النهاية الوصول إلى حبل المشنقة وليس المأذون، ويكون الضحايا هم الأبناء لأنهم فى هذه الحالة يكونون قتلوا آباهم وأمههم.

والغريب هنا هو التفكير العميق لهذه الزوجة الخائنة فيلا من سلك الدماء لماذا لا ترحلين دون أن تؤذى هذا البيت؟ فقد شرع لك القانون أن ترفضى دعوى خلع إذا كان هناك استحالة البقاء مع الزوج، سواء لأنك كرهت الزوج أو لآى سبب آخر، فلماذا يكون الدم هو قرارك؟ فالأفضل أن تخلصى.

«وللحديث بقية».

وهناك نوع من زوجات قد تقع الواحدة منهن فى حالة عنق مع شخص غير زوجها، وتقيم معه علاقة أئمة بعدها يصل الحب بينهما إلى التفكير فى كيفية التخلص من الزوج حتى يتمكن من الزواج ويروق لهما الحال، وتكون النتيجة هى قتل الزوج، وفى بعض الأحيان يكون الزوج والأبناء، وتكون النهاية الوصول إلى حبل المشنقة وليس المأذون، ويكون الضحايا هم الأبناء لأنهم فى هذه الحالة يكونون قتلوا آباهم وأمههم.

والغريب هنا هو التفكير العميق لهذه الزوجة الخائنة فيلا من سلك الدماء لماذا لا ترحلين دون أن تؤذى هذا البيت؟ فقد شرع لك القانون أن ترفضى دعوى خلع إذا كان هناك استحالة البقاء مع الزوج، سواء لأنك كرهت الزوج أو لآى سبب آخر، فلماذا يكون الدم هو قرارك؟ فالأفضل أن تخلصى.

«وللحديث بقية».



رأدار

يقلم:

على مرجان

مدرسة إعدادية ثانوية رياضية!

اليست المدرسة فى المكان الوحيد القادر على فعل ما لا تقدر عليه قرية أو مدينة بأكملها؟ نعم - أو هذا ما نرجوه- فقد انشئت فكرة المدرسة لكي تعمل على عاتقها مسئولية تربية وتعليم الأطفال! كل ما نتمناه لذلك تقدمه - أو يجب أن تقدمه- المدرسة المثالية، ذلك أن المدرسة بطبيعتها نقطة التقاء المجتمع لصل «مهارات مستقبله» الذى يتجسد فى «أطفاله» سواء من خلال نشاط رياضى، أو عبر تصميم برامج تخصصية ومسارات تعليمية وتربوية لصل مهارات الطلبة وإعدادهم للمستقبل فى مختلف مجالات الحياة! اللواء خالد شعب، محافظ مطروح أعلن مؤخرا عن موافقة وزير التربية والتعليم على افتتاح مدرسة سيدى عبدالرحمن الإعدادية الثانوية الرياضية، كأول مدرسة رياضية فى مطروح، وذلك فى إطار الجهود المبذولة والمستمرة للارتقاء بمنظومة ونوعية التعليم.

المدرسة التى يتم تصنيها كأول مدرسة تربية رياضية متخصصة فى مطروح، جزء لا يتجزأ من المدارس الحكومية بمناهجها وامتحاناتها، لكنها تركز بشكل خاص على النشاط الرياضى وصناعة أبطال الرياضيين فى ميادين مختلفة.

وتضم القائمة مدارس متخصصة تركز على صقل مهارات «التعليم اليبى»، وهى مدارس تربط طلبتها بالاضافة إلى ذلك، تم تأسيس مسارات تعليمية تدمج «جودة الحياة» فى المنهج التعليمى بالمدارس بهدف تحقيق التنمية والتشئة المتكاملة للأجيال الناشئة.

ففى البرازيل، وتحديداً فى مدينة ريو دى جانيرو، يعزى التركيز على مسار تعليمى يستهدف تحقيق النمو الشخصى والاجتماعى والعاطفى للطلبة- من خلال تعزيز مفهوم الانتماء وإدارة مشاعرهم- مناقشة القضايا المتعلقة بمستقبلهم المهنى، وخاصة القضايا المتعلقة بالموهن والوظائف الجديدة والمهارات الأكثر طلبا، وكيف تتناسب أحلام الشباب ومهاراتهم واهتماماتهم مع التحديات المهنية فى عالم اليوم؟

من البرازيل إلى سنغافورة التى تأسست فيها مدارس STEM، وهى مدارس متخصصة تركز على دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، فضلا عن أيرلندا وألمانيا اللتين لديها تجربتان متقدمتان فى هذا الإطار أيضاً.

فى مصر أيضاً، تم تأسيس مدارس المتفوقين للعلوم والتكنولوجيا، STEM، وهى مدارس ثانوى حكومية مجهزة بأحدث الأجهزة العلمية والمعامل المتطورة والفصول المجهزة.

بالخلاصة: التوسع فى المدارس المتخصصة فى مصر على غرار ما يحدث فى مطروح وغيرها فكرة جيدة للغاية، وأرجو أن تتوسع مجالات عمل المدارس المتخصصة لتشمل إطلاق مبادرة وطنية لتأسيس مدارس متخصصة فى «جودة الحياة».

نبدا من الأول

alimorganpen@yahoo.com

لاحقة بما يحقق سرعة التصرف وشفافيته، مع وضع تنظيم قانونى خاص للإنفاق فى الحالات الحرجة والعاجلة.

رقمنة النيابة العامة المختصة وتيسير التعامل إلكترونيا فى بعض الموضوعات وإنشاء تطبيق إلكترونى أو عن طريق موقع إلكترونى لاستقبال الطلاب والشكاوى من الوصى لتسهيل عليه وتوفير الوقت والجهد له وضمان سرعة وسهولة الإجراءات.

أهمية المحافظة على القيمة المالية لأموال القصر لانخفاض قيمتها بمرور الوقت واستثمارها استثمارا آمنا لا مخاطرة فيه من خلال إنشاء صندوق استثمارى مناسب، يتم إدارته إدارة اقتصادية مستقلة، تحقق العائد والغرض من وراء إنشائه.

النظر فى تغيير نظام الولاية على أموال القصر، وذلك بإنشاء هيئة مستقلة للولاية على أموال القصر وفقا لما جاء فى المادة (٢١٥) من الدستور المصرى، وتكون لها كل صلاحيات الهيئات المستقلة فى الدستور على غرار بعض الدول العربية الشقيقة، وذلك لإفساح المجال للنهابة العامة للقيام بباقى اختصاصاتها فيما يتعلق بشئون الأسرة والأحوال الشخصية مثل (قضايا النفقة - قضايا الطلاق - دعوى الحضانة وضم الصغير - الطاعة - الولاية التعليمية).

لجنة الشباب قضية: ريادة الأعمال نوقشت مسألة ريادة الأعمال فى جلسات الحوار الوطنى، فخلصت إلى الآتى:

لما كان الإطار التشريعى القائم حاليا لا يتناسب مع الطبيعة الخاصة لمتطلبات العمل مع نشاط رواد الأعمال الذى يتميز بكونه يعتمد على الابتكار الشديد ومرتببط ببعض المخاطر العالية ويحتاج إلى شكل قانونى استثمارى مختلف عن الشركات المعتادة، فإنه توجد ضرورة إلى وضع قواعد خاصة فى تمويله وتنظيم خروجه من السوق وبالتالي يحتاج إلى تشريع خاص.

إطلاق الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال فى مصر.

ضرورة إنشاء قاعدة بيانات موحدة لجميع الشركات العاملة فى مجال ريادة الأعمال، لسهولة التعامل معها.

ضرورة ربط مشروعات تخرج الطلاب فى الكليات والمعاهد والمدارس المعنية بريادة الأعمال مع التركيز على مشروعات ريادة الأعمال الزراعة لما تربط به من توفير الأمن الغذائى.

ضرورة وجود جهاز منظم لنشاط ريادة الأعمال (Regulator) على غرار جهاز تنمية المشروعات الصغيرة أو هيئة الاستثمار يستطيع تنظيم هذا النشاط بما يتناسب مع القواعد التى تضمن استمرار المشروعات الناجحة منه وتيسير خروج المشروعات غير الناجحة وتسوية الآثار المترتبة على ذلك.

التوسع فى التعريف بثقافة ريادة الأعمال وتشجيع الشباب والنشء على فهمها وتطبيقها من خلال المدارس ومراكز الشباب ووسائل الإعلام المختلفة.

زيادة الاهتمام بدعم ذوى الإعاقة فى مجال ريادة الأعمال.

التوسع فى إقامة مشروعات ريادة الأعمال فى المناطق الحرة الخاصة العامة أو تخصيص مناطق استثمارية لها بالنظر لما تتمتع به تلك المناطق من تيسيرات إجرائية واستثمارية.

الإسراع فى تقديم رخصة البنوك الرقمية وخاصة المختصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء صندوق استثمارى لدعم تمويل الشركات الناشئة.

لجنة الصحة قضية: نظم الرعاية الصحية فى مصر (حكومى-خاص-أهلى-التأمين الصحى الشامل)

توافق الحوار الوطنى ولجانه ومجلس أمنائه فى قضية نظم الرعاية الصحية على التوصيات التالية:

تسريع وتيرة تطبيق منظومة التأمين الصحى الشامل من خلال التوسع العرصى فى نظام الرعاية الصحية الأولية على مستوى الجمهورية طبقا للمعايير التشغيلية لهيئة الرعاية الصحية خلال مدة زمنية محددة تتراوح بين ٢ ل ٥ سنوات كحد أقصى مع ضرورة استغلال جهود الدولة فى تطوير المنشآت الصحية ومنها مبادرة حياة كريمة وتعزيز مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدنى مما يستدعى تعديل المادة رقم ٢ من قانون نظام التأمين الصحى الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨

ضرورة الإسراع من مناقشة وصدر القانون المنظم للمسؤولية الطبية وفقا لأحدث النظم الدولية

مما يستدعى سرعة اصدار هذا القانون المنظم لما لها من أهمية على القطاع الصحى وحفظا لحقوق الأطباء والمرضى

التوسع فى قاعدة المتفنيين بالتأمين الصحى العالى بضم فئات جديدة لم تكن مشمولة فى القانون حتى الآن وذلك تمهيدا لمنظومة التأمين الصحى الشامل

مما يتطلب تقنين وضع الفئات الغير قادرة على سداد اشتراكات التأمين الصحى الشامل مع إيجاد جهات تتحمل نفقاتهم كمؤسسة حياة كريمة أو وزارة التضامن أو غيرها مما يضمن حصول جميع المواطنين المصريين بالخدمات المقدمة من الهيئة

إضافة خدمات صحية جديدة ومنها خدمات الصحة النفسية العلاجية ضمن خدمات منظومة التأمين الصحى الشامل مما يتطلب صدور قرار تنفيذى من مجلس إدارة هيئة التأمين الصحى



الدكتور أيمن محسوب والى جواره عماد الدين حسين ومحمود فوزى

تعديل قانون الولاية على المال.. وتكون الأم فى المرتبة التالية للأب إعادة النظر فى جميع القيم المالية فى قانون تنظيم الوصاية

(التنسيق) بما يتناسب مع كل المسارات، نشر ثقافة خدمة المجتمع فى المدارس من خلال المقتررات والأنشطة. تدريس مواد جديدة مثل ريادة الأعمال والتفكير الإبداعى ونماذج المحاكاة وممارسة الأنشطة من اللاصفية خلال مرحلة التعليم الابتدائى، وتوسيع دائرة التعاون بين مبادرات وزارة الشباب والرياضة ووزارة الاتصالات ووزارة التربية والتعليم حتى يتم تعميم تجربة مجلس الأباء وساعات تطلع أولياء استفادة جميع من هم فى تلك المرحلة التعليمية. تعميم تجربة مجلس الأباء وساعات تطلع أولياء الأمور وفق تخصصاتهم فى مدارس أبنائهم بعدد ساعات محددة للتطلع سنويا. وضع خطة واضحة لمشاركة الكليات الفنية والمتخصصة بالجامعات المصرية للمساهمة فى تدريب الفنيين والتقنيين بالمدارس والمعاهد الفنية ومشاركة مشروعات التخرج معهم كلا حسب التخصص. حسب الامكانيات المتاحة والمعامل، وحسب التوزيع الجغرافى. عمل بروتوكولات تعاون دولى مع الدول العربية والأكاديميات الفنية والمصانع لديها، للتبادل فقط، وكذلك تعديل آليات الالتحاق بالجامعات

الإسراع فى تقديم رخصة البنوك الرقمية بالشركات المتوسطة والصغيرة

إنشاء صندوق استثمارى لدعم تمويل الشركات الناشئة



تعيين وزير للاقتصاد يشرف على قضايا الاستثمار والتمويل

◀◀ إعادة تطوير وتخطيط المناطق الصناعية القائمة وتحديث خريطة الاستثمار

إطلاق منصة رقمية تضم الراغبين من صانعي المحتوى، تتولى التنسيق بينهم وفق خطط ورؤية عامة لتنفيذ محتوى ثقافى يرفع وعى المواطنين بشأن الموضوعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الطارئة، وكذلك تقدم محتوى مناسب للأطفال ضمن خطط إنتاجها.

تسهيل إجراءات التصوير السينمائى العالمى بالمواقع المصرية، وكذلك تخفيض نفقاته، مما يساعد على نشر التراث المصرى والثقافة المصرية على نطاق عالمى أوسع، وينتج عنه زيادة الدخل القومى، والترويج السياحى العالمى. عودة مهرجان القراءة للجميع، والتوسع فى إطلاق مسابقات القراءة والرسم والإلقاء الشعرى والتمثيل المسرحى للأطفال، وكذلك المهرجانات التراثية بين الأقاليم المصرية المختلفة.

تفعيل دور المدارس والجامعات فى القيام بدورها فى تقديم البرامج والأنشطة الثقافية فى فترة الصيف.

تطوير منطقة سور الأزبكية وما حولها (حيث المسرح القومي) حيث الأهمية التاريخية والثقافية لهذا المكان.

قضية: تعظيم الاستفادة من المؤسسات الثقافية

(سياسات ومؤسسات) فيما يخص وزارة الثقافة والهيئة العامة لقصور

الثقافة:

تعديل قانون إنشاء الهيئة العامة لقصور الثقافة، بحيث يسمح لها ببيع الحرف التراثية وفقا لخطط تسويقية مدروسة، بما يضمن تطور الحرفة وعدم انثارها ووجود عائد منها يسمح بدعم الأنشطة الثقافية والفنية.

تكليف (أطلس الفلكور) بالهيئة العامة لقصور الثقافة بعمل أطلس الحرف التراثية، حيث إنها ترتبط فى تنوعها بالأقاليم الجغرافية، حتى يتم التخطيط لتطوير هذه الحرف ووضع إستراتيجية للاستفادة منها على أسس علمية سليمة.

إنشاء قطاع مختص بالحرف التراثية فى وزارة

الثقافة.

فيما يخص تحقيق عدالة ثقافية

إطلاق مبادرة قومية لرعاية وتدريب المواهب، بالتعاون مع الأكاديمية الوطنية للتدريب وكبار نجوم وفناني الوطن، من خلال عقد عدة ورش وتدريبات فنية متخصصة فى المجالات المختلفة تحت إشراف هؤلاء الفنانين، وذلك لتدريب كوادر من الموهوبين فى المحافظات المختلفة يتولى كل منهم تدريب وتفيذ عروض فى محافظتهم الآخرين. ومن ثم توفير الفرصة للموهبين فى المشاركة فى أعمال فنية وتلفزيونية، ومهرجانات إقليمية ودولية.

قيام الدولة بتسهيل حصول مشروعات المؤسسات الثقافية الخاصة على غرار ساقية الصاوى فى كل المجتمعات العمرانية والمدن الحديثة، وتخصيص أراضى مع تيسيرات فى السداد وتخفيضات فى الأسعار، وكذلك دعم خدمات المرافق بها تشجيعًا لنشر الثقافة.

استغلال المساحات العامة فى اقامة فاعليات فنية وثقافية بالتعاون مع طلبة المعاهد والجامعات التخصصية فى مجالات الفنون.

إنشاء عدد من المدارس للمسارات المرتبطة بالفنون بعد المرحلة الإعدادية لتدريس فنون المسرح والموسيقى والسينما والبالية لتؤهّل للجامعات والمعاهد العليا فيما بعد. دون الاضطرار للمرور بمرحلة الثانوية العامة أو غيرها لفئة الموهوبين ممن يريدوا الالتحاق بهذا المجال، على أن تقام فى محافظات مختلفة.

تخفيض الضرائب التى تحصل على المسارح

والتي أدت نسبتها المرتفعة إلى انصراف المنتجين عن إنتاج أعمال مسرحية، وهو ما يؤكد على رعاية الدولة لفنون المسرح ومنعها الدعم اللازم.

زيادة عدد المسارح وتشغيل المتعلّط منها، وإقامة المسارح المكشوفة بشكل موسع خاصة فى القرى حيث ملائمة المناخ المصرى المعتدل لذلك وأيضا قلة التكلفة الاقتصادية مقارنة بالمسارح الأخرى، بجانب إنشاء والتوسع فى التوجه للسينما المكشوفة لما تستمتع به مصر من أماكن أثرية وطبيعة خلابة (سينما الشاطئ، سينما السيارات).

توثيق العروض المسرحية وحفظها فى أرشيف متخصص سواء كانت عروض مسرحية ثقافة جماهيرية أو قصور ثقافة أو مسرح جامعى لتشجيع الفرق المسرحية بالاهتمام بجودة مخرجاتها والفوز باهتمام ورعاية الدولة.

التوسع فى مسرح المناهج والتأكد من تطبيقها فى جميع الإدارات التعليمية، وبث هذه العروض على قنوات مدرستى وغيرها من القنوات التعليمية.

النظر فى إتاحة أفضل الأسعار لاشتراكات الناشرين لتشجيع صغار الناشرين وتغليب عقوبات القرصنة الرقمية والمادية للكتب المزيفة والمسرودة.

سرعة استكمال رقمته دار الكتب المصرية.

التوسع فى مبادرة سينما الشعب لتقديم بشكل مدعم أكثر، ودعم السينما المستقلة التى تقدم لنا

المواهب.

إتاحة بيع تذاكر المسرح والسينما والمتاحف الإلكترونية جنبًا إلى جنب مع البيع المباشر.

دعم التواصل الثقافى مع الدور الإفريقية وشمال شرق المتوسط.

التوسع فى إطلاق أسماء كبار الأدباء والشعراء على الشوارع والميادين.

المحور الاقتصادي

لجنة الاستثمار الخاص

توافق الحوار الوطنى ولجانه ومجلس أمنائه فى قضية الاستثمار الخاص على التوصيات التالية:

ضرورة تعيين وزير للاقتصاد يشرف على قضايا

الاستثمار والتمويل. وتشغيل الطاقات العاطلة

والتنسيق بين السياسات الاقتصادية على المستوى

القومى.

التوصية بسرعة تحويل الهيئة العامة للثروة

المعدنية إلى هيئة اقتصادية.

أهمية وضع أدلة استثمار ميسرة ومبسطة

فى المجالات المختلفة، واتاحتها لكل الجهات الداخلية والخارجية بعدد من اللغات.

سرعة فض الاشتباك بين الأراضى المخصصة للنشاط الصناعى والمشاركة مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ليستطيع المستثمر الصناعى التعامل مع جهة موحدة.

التوسع فى إنشاء المناطق الحرة العامة والخاصة وتيسير إقامة المناطق الحرة.

النظر فى تطوير الخريطة الاستثمارية وطرحها بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى

بشكل واضح ومبسط، وتحديثها بشكل دورى



المهندس حسين منصور فى الحوار

الصعراء، والسياحة الدينية، والسياحة العلاجية، وتشجيعها والترويج لها.

إنشاء برامج للتدريب والتوعية تتعلق بالآداب العامة لاستقبال السياحين والتعامل معهم.

توفير أماكن للإرشاد السياحى والاستعلامات فى المواقع السياحية المختلفة.

توفير حمامات عمومية فى الشوارع والميادين، على نحو ما هو معمول به فى العواصم والمدن الكبرى.

إطلاق تطبيق إلكترونى يخدم السائح يوفر معلومات عن المواقع الخدمية فى المناطق السياحية.

لجنة الصناعة

توافق الحوار الوطنى ولجانه ومجلس أمنائه فى قضية الصناعة على التوصيات التالية:

إعادة تطوير وتخطيط المناطق الصناعية القائمة بما يسمح بالآتى:

إنشاء مناطق متخصصة فى صناعات محددة

وتشمل المصانع الكبرى والمغذية لها.

أن تشمل المناطق الصناعية متعددة النشاطات الكبرى والمغذية لها.

النظر فى رفع أسقف الحدود الإنتمانية المنوطة من البنوك للقطاع الصناعى وذلك فى ضوء التضخم وارتفاع الأسعار العالى، وإعادة النظر فى القطاعات الصناعية عالية المخاطر

التمويلية لما لها من أهمية فى الوضع الاقتصادى الراهن.

النظر فى مراجعة الأكواد الصناعية وخاصة

أكواد الحماية المدنية بما يتناسب مع حجم



المهندس حسين منصور فى الحوار

الصعراء، والسياحة الدينية، والسياحة العلاجية، وتشجيعها والترويج لها.

إنشاء برامج للتدريب والتوعية تتعلق بالآداب العامة لاستقبال السياحين والتعامل معهم.

توفير أماكن للإرشاد السياحى والاستعلامات فى المواقع السياحية المختلفة.

توفير حمامات عمومية فى الشوارع والميادين، على نحو ما هو معمول به فى العواصم والمدن الكبرى.

إطلاق تطبيق إلكترونى يخدم السائح يوفر معلومات عن المواقع الخدمية فى المناطق السياحية.

لجنة الصناعة

توافق الحوار الوطنى ولجانه ومجلس أمنائه فى قضية الصناعة على التوصيات التالية:

إعادة تطوير وتخطيط المناطق الصناعية القائمة بما يسمح بالآتى:

إنشاء مناطق متخصصة فى صناعات محددة

وتشمل المصانع الكبرى والمغذية لها.

أن تشمل المناطق الصناعية متعددة النشاطات الكبرى والمغذية لها.

النظر فى رفع أسقف الحدود الإنتمانية المنوطة من البنوك للقطاع الصناعى وذلك فى ضوء التضخم وارتفاع الأسعار العالى، وإعادة النظر فى القطاعات الصناعية عالية المخاطر

التمويلية لما لها من أهمية فى الوضع الاقتصادى الراهن.

النظر فى مراجعة الأكواد الصناعية وخاصة

أكواد الحماية المدنية بما يتناسب مع حجم



النائبة مها شعبان فى الحوار

◀◀ إنشاء قطاع متخصص فى الحرف التراثية بوزارة الثقافة

◀◀ إصدار أكبر عدد من تراخيص المنشآت والشركات السياحية

المصانع وتشغيلها ودون تحميل المصانع باشتراك أكبر من التى يحقق معدلات الأمان لها.

تحديث الأنشطة المستهدفة ومراجعة الفجوة التصديرية بعد كل تغير فى سعر الدولار أو تضخم تمت فى سعر استيراد السلعة بعد أقصى مرة واحدة كل شهر وربط تلك الأنشطة بالخريطة الصناعية.

إطلاق مؤتمر سنوى ثابت للصناعة بحضور الشركات العالمية لترجيع الفرص الاستثمارية الصناعية

تحديث خريطة الاستثمار الصناعى والفرص الاستثمار الصناعى، ومراجعتها بصفة شهرية، وتوضيح تاريخ التحديث شهريًا.

أهمية النظر فى الحالات التى تم التعاقد على كون الأراضى الصناعية بها، أراض مرفقة ولم تتم الترفيق مما يعطل بدء المشروع بالخالفه

للتعاقدات المبرمة.

قيام وزارة عدد موصفات تفصيلية للمقاييس الخاصة بالمشاريع الحكومية دون تحديد هوية أو جنسية المصنع أو المورد إعمالاً لمبادئ الشفافية والحياد.

لجنة الزراعة والأمن الغذائى

قضية: دور الدولة فى توفير مستلزمات الإنتاج

والتسمير-دعم الائتمان والديون»

توافق الحوار الوطنى ولجانه ومجلس أمنائه فى تلك القضية على التوصيات التالية:

توسيع زيادة عدد المحاصيل الزراعية التعاقدية، وتضمين محاصيل (الأرز، العدس، الطماطم، البطاطس، الفول البلىدى، بذر الكتان والقطن) بسعر الضمان طبقاً للأسعار العالمية قبل موسم الزراعة، وإشراك التعاونيات الزراعية فى التسمير.

تطبيق نظام الدورة الزراعية للتغلب على ظاهرة تفتتت الحيازة الزراعية، ويمكن عمل حزم دعم تشجيعية لمن يلتزم بالدورة وخاصة فى المحاصيل الاستراتيجية.

معالجة النقص فى اعداد اطعم المختصين بمراقبة جودة المبيدات الزراعية لأهميتها وتأثيرها على الصحة العامة، والنظر فى إمكانية إسناد عملية الفحص للمجتمع المدنى الموهل أو الشركات الخاصة المؤهلة بالضوابط والمعايير والشروط التى تضعها الوزارة المختصة وتحت رقابتها شريها لمعاملات الفحص.

تفعيل أحكام قانون صندوق التكافل الزراعى وسرعة إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١٤ المشار إليه مع سرعة تشكيل مجلس إدارة الصندوق المنصوص عليه فى المادة الثالثة

من القانون.

وضع آلية تضمن حصول مستأجرى الأراضى الزراعية على مستلزمات الإنتاج الزراعى اللازمة من الجمعية الزراعية – بشكل يضمن وصول تلك

المستلزمات لمستخدمها الفعلى بأسعار مناسبة ويمنع فى الوقت ذاته التجاليل على القواعد المقررة – من خلال عدة تدابير منها: اعتماد أو توثيق عقد

الإيجار وتؤكد الجمعية الزراعية من عدم تكرار منح ذات مساحة الأرض مستلزمات الإنتاج، مع اختصار

وقت وإجراءات تسجيل صرف السماد والمبيدات، من لجنتى الأسمدة والمبيدات بوزارة الزراعة.

سرعة حل المعوقات التى تواجه كارت الفلاح.

سرعة إنشاء بورصة السلع الزراعية، بالتعاون بين وزارتى التكوين والزراعة وتداول المحاصيل والسلع الزراعية فى بورصة العقود وتداول الأجلة بما يحفظ

تسعيها لصالح كل من الفلاح والمستهلك والمنتج.

وضع خريطة استثمارية زراعية جغرافية ومناخية ويتم ربطها مع شبكة الرى بمراعاة

التغيرات المناخية، وتحتوى على خطط الزراعات المستقبلية باستخدام نظم الرصد والاستشعار عن

بعد عن طريق ربطها بشبكة مزودة بنظام بمزمة طيفية للمحاصيل الزراعية (الخريطة الصنفية

والمحصولية وطبيعة التربة مع دراسة البدائل، وحصر بيانات المنتجين، والمصدرين بها).

حكاية وطن



بقلم:

محمود غلاب

إن جاءكم الإخوان بنياً

تعتبر الشائعات من أخطر الوسائل التى تستهدف تدمير المجتمعات، بعد أن شهدت تطورًا كبيرًا نتيجة لتطور الوسائل المستخدمة فى التواصل داخل المجتمع. وأصبحت أحد أشكال الحرب النفسية التى تستخدم للتأثير على الروح المعنوية وإحداث أضرار بالمجتمعات. وترجع الخطورة الأكبر للشائعات فى سرعة تداولها وانتشارها.

والشائعات جمع إشاعة، والإشاعة عبارة عن معلومة أو فكرة أو خبر، ليس لها مصدر موثوق، يتم الترويج لها ونقلها وإذاعتها فى صورة شفوية أو مكتوبة أو مصورة عبر مصادر متعددة، من أبرزها مواقع التواصل الاجتماعى والتضليلات والمصف المبنية بهدف التأثير على رأى العام لتحقيق أهداف شخصية. سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، كما تهدف الشائعات إلى خلق جو من الارتباك والانهزامية والتخيز والاستسلام واستغلال الموقف لإثارة الشكوك حول كل شيء، وهى من أهل الوسائل المؤذية إلى الفتنة والرقبة بين الناس. وقد حرم الإسلام نشر الشائعات وترويجها وتوعد فاعل ذلك بالعقاب الأليم فى الدنيا والآخرة، فقال الله تعالى: «ان الذين يحيون أن تسمع الفاحشة فى الذين آمنوا لهم عذاب أليم فى الدنيا والآخرة». لذلك كان ترديد ونشر الشائعات بين الناس محررم شرعًا، ولا يجوز باى حال من الأحوال لأن يضر بالمجتمعات، ومصالح الأمة، وحسن الإسلام أتابعه على أن يستبينوا ويتبينوا من صدق أى معلومة قد تأتيهم حتى لا ينساقوا خلفها، بما قد يضرهم ولا ينفعهم، حيث قال الله تعالى «يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصيبوا على ما فعلتم نادمين». لأن الإنسان إذا تسرع ولم يتثبت فقد يعنى على غيره بناءً على الخبر الذى سمعه من فاسق، وقد يكرهه، وقد يتحدث فيه فى المجالس، فيصبح بعد أن يتبين أن خبر الفاسق كذب نادمًا على ما جرى منه. وقال ابن العربى: من ثبت فسقه بطل قولُه فى الأخبار إجماعًا، لأن الخبر أمانة، والفسق قرينة بتبطلها، فأما فى الإنسان على نفسه فلا يبطل إجماعًا.. لا خلاف فى أنه يصبح أن يكون رسولًا عن غيره فى قول يبلّغه، أو شيء يوصله، أو إذن يعمله، إذا لم يخرج عن حق المرسل والمبلغ، فإن تبلى به حق لغيرهما لم يقبل قوله.

حول الفسق فإن جماعة الإخوان تحاول عبر تكثيف نشر الشائعات والأخبار الزائفة التى يروجها المنتهون لها من إعلاميين ماجورين وفنوات مغرضة وأصحاب الفتاوى العسالة، الهروب للأمام والتغطية على أزماتها وخلافاتها وصراعاتها الداخلية، وفشلها فى تحقيق أهدافها بعد أن لفظها المصريون وأسقطوا حكم المرشد ولم يكونوه من تحقيق حلم تنظيم الإخوان فى حكم مصر ٥٠٠ سنة وتحويلها إلى إمارة إسلامية!

وخصمت جماعة الإخوان لجأئا مهمتها متابعة الأحداث وخلق الأكاذيب وإجترأء «فيديوهات»، وتصريحات، تدعم افتراءتهم، تولد الشائعة عند الإخوان بصناعة الأكذوبة نفسها ثم اختيار التوقيت لنشرها، ثم الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعى بجانب فتواتهم التى يتم بها من الخارج للترويج لتلك الأكاذيب! الإخوان لديهم القدرة على خلق الأكذوبة وتريدها طوال الوقت، والأكذوبة لكى تستمر وتعيش يلزمها رجل موثوق به يروجها لدى الناس، لهذا تصنع الأكاذيب الإخوائية فى لجان مخصصة لتوجيه الرأى وتزول للصف الإخوانى على أنها حقائق ومن الصف الإخوانى إلى دوائر الاتصال الذين هم فى الغالب من يتواصلون مع الإخوان وهؤلاء يستلثون الأكذوبة على أنها حقيقة ويبدأ الأراجون لها. هذه الأكاذيب يتلقاها الناس لأسباب مختلفة منهم من يحب الغرائب، ومنهم من ينير بالأرقام، ومنهم من يريد أن يكذب الحكومة فقط، والأكذوبة لا تغير عند حد ولا تبقى على حجمها بل تزيد والأرقام لا تفيد من حق تبديل.

إن هدف الإخوان من نشر الشائعات هو تكوين ضباب كثيف حول الحقائق، ويوقف الإنسان السبيل الذى

سنتهده الشائعات أمام حقائق غير متأكد منها؟!

قلم رصاص



بقلم:

محمد صلاح

دقتر أحوال وطن (٢٣٢)»

● بناء الوطن والبشائر.. واللى معداش على

مصر؟

فلا معداش على مصر من لم يتذوق حلاوة مصر، وأمان مصر، وعظمة مصر. معداش على مصر، كل من لا يعرف قدر مصر، أو تأسى متعمداً فضل مصر التى تبرز وسط أجزا وشرب من نبلها، ليتحالف مع أعدائها من أجل محاولة إسقاطها والنيل من استقلالها، من لم ير الأمل فى الأفق، لإيد أن يكفئ عن قواه العقلية، لن تهرز يد تثنى. لن تهرز مصر، لا بسد النهضة ولا رسائل الهارب عماد أدبى أو غيره، لن تجدى تحالفاتكم السرية، ولجناكم الإلكترونية، وفشواكم الممولة لإسقاط مصر أو نشر الفوضى. لقد تعلمنا الدرس، ولن تعود مصر للوراء، اطمئنا سنتبنى الأزمة الاقتصادية القاسية التى تجعلها الشعب ولا يزال، وستتوقف تخططات الحكومة ووزراء المكاتب المكبثة تجاه استغاثات المواطنين تحركات ورسائل السيد الرئيس فى مطروح وسط هياثل المنطقة الغربية تؤكد أن بشائر الخير قادمة، طمأنة الرئيس للمواطنين، وتحويل بنود الحوار الوطنى إلى صيغ تقنية لإقراها، يؤكد أن الرئيس سير يحظى بآية نوح بناء مصر الجديدة القوية، الية التى تبثى، لا تجرب، من يحرب هم عواطفية المغططات والنيل من الدولارات. إبادى البناء لن تكل. ولن توقف فى كل ربوع مصر، مصر فى الطريق الصحيح، والأمل قائم، رغم ما يروجونه ويحاولون تصديره باستغلال الأزمة الاقتصادية وارتفاع الأسعار لنشر الفوضى، نقول لهم ولكل من يرى مصر بعيون من بروجون الفتن.. تعالى شوف مصر الجديدة، تعالى شوف مشروعات شوف فى كل شبر على أرض مصر، تعالى شوف مشروعات الطاقة، تعالى شوف المطارات، وشبكة الطرق العالمية، تعالى شوف مصر وكيف أعادت صورة مصر القوية فى الخارج، وكيف تمت المعجزة بتسليح الجيش المصرى على أعلى المستويات العالمية لكى لا نستطيع أى قوة أن تفرض علينا إملاءات، ولكى ترى مصر لازم تعدى على مصر.

● **وزير الاتصالات، هل تعلم باستغاثات المستهكين؟**

إيه الحكاية؟ ما كل هذه الشكاوى اليومية، ومن يسمعها. ولسن توجة الناس تثن من فواتير الإنترنت، الشكاوى تملأ صفحات التواصلا ولا جمعية الإنترنت ضعيف دائما، والمواطن بدلا من الدفع كل شهر أصبح مرغما على دفع الفاتورة ١٤٠ جنها كل ١٠ أيام حتى يجعدد البايعة، شركات الفون لا يوجد لها ضوابط، المكالمات التى يتم قطعها، والشبكات الضعيفة لبعض الشركات، والرصيد الذى ينتهى بقدره قادر فى لحظة، والخضومات المتكررة، مرة ضريبة دعة، ومرة ضريبة مبيعات، والضريبة المضافة، ومرة خصم جنيه على إيه، حتى أصبح المواطنون يتناقلون الإفيشات الشاحكة أن إحدى الشركات ستخضع جنها لإصلاح دورات المياه بها! الشكاوى كثيرة، هذا بخلاف رسائل المسابقات اليومية لاستنزاف السماء، ومحدودى الدخل، والحوافز الوهمية، وأساءل، هل المستهلك ليس له من جهة؟ فى الشركات لابد أن تصرف الملايين على الإعلانات وأن تحقق كل هذه الأرباح من دم الغلابة! هل تنتجه الدولة إلى التحويل الرقمى كتعليمات السيد الرئيس ولدنيا كل هذه المخالفات؟ الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات الذى أقدر إنجازاته هل تعلم باستغاثات المستهلكين؟!

m.salah20005@gmail.com

OSTOUL
Capital Group

SOLID CAPITAL GROUP
.Change. Grow. Lead. Integrate.

ODIN INVESTMENTS
www.odin-investments.com
19 560

FR First Realtors
Investment & Real Estate Development
الرئيسي للإستثمار وتنمية وتطوير
HOTLINE 16429
www.first-realtors.com

EAC
الشركة المصرية العربية- ثمار
لتداول الأوراق المالية والوساطة في السندات
مستشارك في البورصة
www.eacfn.com



35 مليون جنيه زيادة في رأسمال مدينة مصر للإسكان

كشفت بيانات البورصة عن زيادة رؤوس الأموال للشركات المقيدة في البورصة، خلال الأيام القليلة الماضية، حيث قامت شركة مدينة مصر للإسكان والتعمير بزيادة رأسمالها من 2.100 مليار جنيه إلى 2.135 مليار جنيه، بزيادة قدرها 35 مليون جنيه.

كما قامت شركة «سبيد ميديكال» بزيادة رأس مالها من 1.109 مليار جنيه، إلى 1.663 مليار جنيه، بزيادة قدرها 110,9 مليار جنيه، كما رصدت بيانات البورصة الكيويونات المدفوعة للشركات المقيدة، وضمنها شركة دلنا للإنشاء والتعمير، بقيمة 3 جنيهات. كما أشارت

amalka for stock dealing
العمالة لتداول الأوراق المالية
عاماً معاً نحو الأفضل

خارج المقصورة

يقلم:
د. صلاح الدين عبدالله

مين يسمع؟

«القدرة الدافعة لعظم الاختراعات هي الحاجة، وهذا ما ينبثق على الحكومة، التي ليل نهار في دفتاتها، على أمل خلق منتجات مالية جديدة تساهم في توفير العملة الصعبة، وتكون قادرة على مواجهة نقص الدولار.

كل الجهات تتجه لإطلاق منتجات مالية، من شأنها سد فجوة نقص الدولار، الذي بات صاعداً في رأس الحكومة، ونقاط ضعف تؤثر على الاقتصاد بكل شراسة.... تنوعت الأفكار لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وبدأ المشهد بميل بعية لأمور الشركات المستثمر استراتيجي أجني، قادر على ضخ سيولة دولارية... شمر المستثمرين العرب عن سواعدهم، وتواجدوا في المشهد بقوة، وراحوا يستحوذون على حصص في شركات ذات مركز مالي قوي، وتنفذت نقدياً «قطعة»، ورغم ما تحقق لهم من مكاسب بالبحال، إلا أن بعضهم تراجع في الاستثمار واقتصر الفرص التي تفتح لهم طاقة أكثر من الاستثمارات والأموال.

لجأت الحكومة مرة أخرى إلى طسفة المبادرات، والتي ستهدف تخفيف المصير في الخارج لفتح حسابات دولارية في البنوك الوطنية، وإصدار شهادات دولارية بعائد تنافسي مرتفع، ثم إطلاق مبادرة مع الإعانات الحكومية لسيارات المصريين بالخارج، بما يسمح لهم بإدخال سيارات دون جمارك، مقابل إيداع ودعيرة بالمعلة الصعبة في البنك المركزي، بهدف زيادة الحصيلة الدولارية، وبالتالي مع من هذه المبادرات للتوجه للمستثمرين المحليين، والقطاع الخاص المحلي، بالاستحواذ على أصول الشركات بالدولار، وهذا في العديد من الشركات الكبيرة، منها تلك التي لها علاقة للمصير بالدولار.

مؤخراً كان الخيار عن الرقابة المالية، لمعالجة توفير العملة أيضاً، ومن هذا المنطلق تم إطلاق وثيقة معاش بالدولار للمصريين بالخارج، معاش بكرة بالدولار، وهي ضمن جهود الهيئة لتحسين مستويات الشمول التأميني، وتوسيع قاعدة المستفيدين، وتعزيز أيضاً قدرات مساهمة التأمين لتعظيم مساهمتها في الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى أنها من المحفزات والمبادرات الوطنية التي تلبي احتياجات المصريين بالخارج، ويظهرها بالوطن الأم.

الوثيقة توفر حماية تأمينية للمصريين في الخارج، بخلاف ميراث الأواخر التركيبي بالمعلة الأجنبية، وتتيح ثلاثة اختيارات للحصول على قيمة الوثيقة عند الوصول إلى سن الاستحقاق المفق عليها حسب رغبة حامل الوثيقة، بحيث يمكن الحصول على 10 أو 15 سنة، كما يتم صرف قيمة الوثيقة أو دفعات المعاش الشهرية عند الوصول إلى سن الاستحقاق أو في حالة الوفاة أو العجز الكلي الدائم قبل وقوع هذا السن طوال فترة الوثيقة.

• **بإسادة:** يظل القطاع المالي غير المصيرى المارر القادر على تحقيق الاستقرار للاقتصاد الوطني، وتوفير متطلباته من العملة الصعبة، لكن يسم.

lasalah2005@hotmail.com

30

رغم تباين الأداء في مؤشرات البورصة خلال الجلسات القليلة الماضية، إلا أن المؤشرات استطاعت أن تتماثل في العديد من الجلسات وإغلاق التعاملات أدنى 18000 نقطة التي تم كما نشط عدد من الأسهم وسيطر على التعاملات نتيجة عمليات المضاريات، وهو ما ساعد السوق على النشاط، وسط ارتفاع في متوسط قيم التداولات، وصلت إلى 2 مليار جنيه في الجلسة.

نشط أيضاً القطاع المالي بصورة كبيرة، مما انعكس إيجابياً على أسهم القطاع، في ظل الأحداث المتلاحقة المتعلقة بهذه الأسهم، التي عززت عليها المضاريات.

تتوقع الدكتور نجلاء فراج خبير أسواق المال أن يتحرك مؤشر البورصة الرئيسي إيجي أكس 30 خلال تعاملات الأسبوع الجاري في غضون 400 نقطة.

كما تتوقع «فراج» أن يستهدف مؤشر البورصة الثلاثيني منطقة 18300 نقطة، مدعوماً بالآخبار الإيجابية، وذلك في حالة تجاوز نقطة المقاومة القوية عند مستوى 18000 نقطة، رغم الاستقرار أعلاها لبعض الجلسات.

كما تتوقع أن يكون مستوى 17600 نقطة منطقة دعم، يمكن التصحيح من عند مستواها.

326% زيادة في الإيرادات

التوسع في الأقمشة الطبية والورق

المبلل يعزز قوة المركز المالي لـ «إيكس»

أرجع عمرو عبدالحكيم نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الدولية للصناعات الطبية «إيكس» التطورة التي سجلتها التوائم المالية للشركة خلال النصف الأول من العام المنتهية في 30/6/2023 إلى استراتيجيته التوسع في الأنشطة التشغيلية التي انتهجتها الشركة.

قال «عبدالحكيم»، في تصريحاته خاصة بالوفد» إن الشركة سجلت فقرة كبيرة في الإيرادات بنسبة 326%، حيث سجلت 5.158 مليون جنيه، مقابل 1.210 مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق عليه، كما بلغ صافي الربح قبل الضريبة من الأنشطة التشغيلية 3747 ألف جنيه بنسبة نمو 69% مقابل خسائر بلغت 126 ألف جنيه في نفس الفترة من العام السابق 2022، وبلغ أيضاً صافي الربح قبل الضريبة 4% بنسبة نمو 24% في نفس الفترة أيضاً من العام السابق، وأشار «عبدالحكيم» إلى أن خطط الشركة للتوسع في استثمارات وضع منتجات الأقمشة الطبية لغير المنسوجة في السوق المحلي، بعد تقرر عمليات الإصدار لثل هذا المنتج، كما يمكن بشكل كبير في تنمية مساحة كبيرة من التوسع في تصنيع المنتج المحلي «إيكس» المبتل، بالإضافة أيضاً إلى التوسع في تصنيع المنتج المحلي «إيكس» لدى الغير والذي حقق فقرة كبيرة في المبيعات، كان «عبدالحكيم» قد توقع نموًا في الإيرادات والربحية، بعد قيام مصنع «جمصة» بتصنيع المادة الخام للأقمشة الطبية غير المنسوجة.

الكويتية

إشراف: د. صلاح الدين عبدالله

جيهان يعقوب العضو المنتدب لشركة «إيجي تريند» لتداول الأوراق المالية:

تنوع المنتجات الدولارية.. أفكار خارج الصندوق تسهم في توافر العملة الصعبة

سُئل حكيم عن سر النجاح، فقال الدوافع هي الأساس، فسُئل ومن أين تكون الدوافع، فأجاب من رغباتك وأرائتك... وهكذا البعض تكون مسيرتهم رحلة ضوء، يضيئون لمن حولهم، أحياناً بفكره، وأحياناً بجملة عابرة، وأحياناً أيضاً بجبر الخواطر... وكذلك محدثي نعمل الأفضل لتصل إلى ما تريد، وترك آثاراً حولها، لتخلد إبداعاتها ومسيرتها الناجحة.

تأمل حتى تحصل على التغيير المطلوب، وتحافظ على ما تقدمه من إبداعات... ربما المطبات والألم يجعلك تصل إلى القوة الساكنة بداخلك، وربما الخطأ يكسبك الحكمة التي تجعلك في قائمة العظماء، وعلى هذا كان مشوارها منذ الصبا عرفت نفسها وماذا تريد.

جيهان يعقوب العضو المنتدب لشركة «إيجي تريند» لتداول الأوراق المالية، والمرشحة لعضوية مجلس إدارة الاتحاد المصري للأوراق المالية على مقعد السمسرة.. الثقة بالنفس في مفردات قاموسها لا تعني العز، ولكن القدرة الذاتية على التحدي، التمتع نقطة بداية في فلسفتها، والخطأ عيب، خدمة الآخرين وسعادتهم سر قبولها.

بالطابق الثامن وعند المدخل ترسم الأشجار والنباتات العصرية في الأحواس الخرسانية، لوحة طبيعية جميلة، في المدخل الرئيسي لا تختلف المشهد كثيراً، ديكورات إبداعية، ولوحات تم تصميمها من الأخشاب، وأوراق الخضروات والفاكهة، تتسجد منظرًا خلابًا، يحمل جنون الإبداع... اللون البيج بسود الحوائط، يضيف حالة هدوء، تستكمل الديكورات بالأثاث المتناسق مع ألوان الحوائط، لتتمتع المكان هدوء وراحة.

على بعد أمتار ترسم غرفة مكتبها بمجموعات الكتب النادرة، والمفاتيح ذات القيمة التاريخية، صورة رائعة، كل محتويات الغرفة، منسقة وحادية، مجموعة من التصاصات الورقية، بعضها تحدد في سطورها، مواعيد عملها اليومي، وأجندة ذكريات تسرد في سطور صفحاتها مشوارها الطويلة، وما واجهت من محطات صعبة حميدت ثمارها، قوة وعزيمة وإصرار، اختارت بعض الكلمات التي تعبر عن مشوارها بطولها وتمضي وأنت تحاول، وفي كل مرة تقترب من الوصول فتواجهك المسامحة، والعياض، قد تملوك بعض الشيء، ولكن استكمل طريقك، تتجاوز كل الضربات، كونك الأقوى.. الهدوء، والحاسن وهو ما يمنحها كثيراً من الحكمة، فتشغل عن التفاصيل حتى تحلل بدقة، عمق في التفكير، ترسم رؤية كاملة للأحداث، عندما تتحدث عن المشهد الاقتصادي تبدو أكثر هدوء، وواقعية تقول إن «الاقتصاد الوطني مر بالمعدي من الأزمات التي أسهمت بشكل كبير في عرقلة انطلاقته، سواء بسبب جائحة كورونا، التي تراجعت انطلاقته، ممثلة في غول التضخم، الذي دفع صانع القرار الأمريكي لرفع أسعار الفائدة، وهو ما انعكس سلباً على السوق المحلي، بتخارج الاستثمارات الأجنبية، وتسبب ذلك في حدوث خلل للاقتصاد الوطني، ولولا رفع أسعار الفائدة، كان الاقتصاد قد حقق نمواً كبيراً، وانطلاقة لم يشهدها منذ سنوات طويلة».

حرصها على جمع معلومات كثيفة بما تحلل يعزز من ثقته، يتبين ذلك في حديثها حول نقص العملة الصعبة التي تسببت فيه رفع أسعار الفائدة، مع تأخر وتراجع دور القطاع الخاص في المنظومة الاقتصادية سواء في الإنتاج، أو التصنيع، مما دفع الدولة إلى استمرار الاعتماد على الاستيراد من الخارج، خاصة المواد الخام، والسلع الاستراتيجية، وغيرها من السلع الغذائية، المستوردة من أوكرانيا، وروسيا، مما زاد من الأزمات سوءاً، وهنا كان يجب على الحكومة بحسم قولها مع قيامها بعملية البناء للدولة الحديثة، الاهتمام بالمشروعات إنتاجية ذات عوائد سريعة تحقق التوازن، وتقتد الاقتصاد من الركود، خاصة في السنوات الأولى

الاقتصاد الوطني؟

– علامات جيرة بدأت على ملامحها قبل أن تجيئني قائلة: «إن استقطاب الأموال الأجنبية يتطلب مجهوداً مكثفاً من الحكومة، والعمل على دعم الصعية... ونسألت قائلة: «أين دور إدارة الأزمات في الحكومة، للتعامل مع مثل ذلك رغم أن شأنها تعزز توافر مكررة، ونشئ التفاصيل؟ مستشهدة بإزمة عام 1980 عندما رفعت الحكومة الأمريكية أسعار الفائدة، وتسببت في العديد من الأزمات على مستوى العالم».

الاقتصاد الوطني.. كيف يبدو المشهد مستقبلاً؟

– الوصول لعلاج المشكلة هو أهم تركيزها ويتبين ذلك في ردّها قائلة: إن المشكلة التي تواجه الاقتصاد تتمثل في نقص العملة الأجنبية، ورغم هذا النقص إلا أن وجود إمكانيات وعوامل لها دور في دفع صانع القرار الأمريكي لرفع أسعار الفائدة، وأيضاً تحولات المصيرين العاملين في الخارج، مع الاهتمام بالتصنيع والإنتاج، والإعلان المستمر عن منتجات جديدة بالدولار، وكلها عوامل تحقق التوازن للاقتصاد، وتوفير العملة الصعبة، وهذا بعيد الاقتصاد لقوته.

الإيمان بشي والتصميم في تحقيقه، يجعل الوصول إليه أمراً سهلاً، ونفس الأمر في السياسة النقدية، ممثلة في البنك المركزي، ترى أن عدم تعامل الحكومة مع الفجوة الدولارية، عقب أزمة كورونا، باحترافية تسبب في تفاقم الأزمة، ومحالة استخدام أدواته اللازمة للحد من التضخم، وهو ما دفع إلى رفع أسعار الفائدة، لسحب السيولة من السوق، ولكن ما تحقق لم يسهم في الحد من الأزمة، مع قيامها بمراجعة البعد الاجتماعي، في عملية رفع أسعار الفائدة، وتعويض هذه الفئات بالفائدة، التي تقلل من تكاليف قيمة العملة المحلية.

4

عوامل وراء طفرة الأرباح

أرجع الدكتور محمد عياد رئيس مجلس إدارة شركة «برابم» القائمة لاستثمارات المالية لطفرة المحقة في نتائج أعمال الشركة خلال 6 أشهر لعام 2023 إلى الاستراتيجية المطبوعة التي انتهجتها الشركة وأسهمت في تحقيق هذه الطفرة.

أعلنت الحكومة مؤخرًا عن نتائج الأعمال المستقلة والجمعة، حيث حققت الشركة وللربع الثاني على التوالي أرباح بلغت مجملها 15 مليون جنيه مصري في النصف الأول من عام 2023.

قال د. عياد، في تصريحات خاصة بالوفد» إن الاستراتيجية قامت على 4 محاور رئيسية تمثلت في عملية الهيكلية الشاملة التي شهدتها قطاعات الشركة المختلفة خاصة في قطاع السمسرة، وترويج وتغطية الاكتتابات، وكذلك العمل على استقطاب عملاء جدد انعكس إيجابياً على نمو إيرادات الشركة، سواء كان هؤلاء العملاء مستثمرين عزرا أو من منطقة الخليج، أضاف رئيس الشركة أن مجلس الإدارة أيضاً تبني فكرة جديداً قائماً على الابتكار، وإضافة أنواع جديدة من البزنس والصرف من خلال تشييط عمليات تقييم الشركات، بالإضافة إلى التوسع الخارجي، وغزو الأسواق المختلفة بتنفيذ عمليات بيع وشراء، وكل ذلك أسهم في تحقيق هذه الطفرات... وحققت الشركة إيرادات بلغت ما يقرب من 51.1 مليون جنيه مصري خلال الربع الثاني بزيادة ربع سنوية بلغت 15% وصافي أرباح وصل إلى 15 مليون جنيه مصري خلال نفس الفترة وإيرادات نصف سنوية بلغت 96.6 مليون جنيه مصري بزيادة سنوية بلغت 124% لتسجل بذلك طفرة نموًا في الإيرادات والربحية، بعد قيام مصنع «جمصة» بتصنيع المادة الخام للأقمشة الطبية غير المنسوجة.

23

سهماً في القائمة

حصلت «الوفد» على نسخة بقائمة أسهم الشركات المقيدة بالبورصة، والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والمتوقع إدراجها ضمن المؤشر الإسلامي المزمع إطلاقه خلال الفترة القادمة.

تتضمن المعايير الواجب توافرها في أسهم الشركات 4 معايير رئيسية، تتمثل بعدم النص في النظام الأساسي للشركة على أن يكون من أهدافها التعامل الربوي أو الأجار في الخمور أو منتجات الخنزير، ونحوه من المحرمات، وكذلك عدم تجاوز إجمالي المبالغ المقرضة لنسبة 33% من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركات، وأيضاً عدم تجاوز الإيراد المحرم نسبة 5% من إجمالي إيرادات الشركة.

كما تم إعداد قائمة الأسهم المتوقع إدراجها ضمن المؤشر الإسلامي من قائمة الأسهم المدرجة في مؤشر EGX11 وبيناً مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تضمن القائمة نحو 23 شركة مصر الجديدة، المصريين للإسكان، الإسماعيلية للتطوير، المنحة للإسكان، الشمس للإسكان، الإسماعيلية للوجن، جهينة، أبوغبري للإسكان، فيصل بالجينة، القاهرة للاستثمار، نظم التعليم، تعليم، مستشفى كليوباترا، ماركو كاييتال، غاز مصر، النصر للأعمال المدنية، شينى، باكين، ايديتا الغذائية، أم أم جروب، القاهرة للإسكان، نهر الخير، واسكندرية للزيوت.

وكان رأي الدكانى رئيس البورصة قد أشار مؤخرًا إلى اعتزام إدارة البورصة إطلاق مؤشر متوافق مع الشريعة الإسلامية في إطار السعى لجذب مستثمرين جدد لسوق المال.

46

مراقباً ضمن الحضور

نظم معهد الخدمات المالية الذراع التدريبية للهيئة العامة للرقابة المالية برنامجاً تدريبياً بعنوان «آثر عمليات الاقتراض بغرض البيع والشراء بالهامش على الملاة المالية في شركات السمسرة بالأوراق المالية» وذلك في إطار جهود الهيئة برئاسة الدكتور محمد فريد رئيس الرقابة المالية لدعم وتطوير المهارات المصرفية والعملية للمستويات الوظيفية المختلفة بكافة القطاعات المالية غير المصرفية عن طريق إتاحة البرامج التدريبية اللازمة لتطوير قدرات المهنيين بهدف تطوير قدرات سوق الأوراق المالية وتعزيز دوره وزياد مساهمته في الاقتصاد القومي.

عقد البرنامج التدريبي على مدار يومين وتضمن تعريف الحضور البالغ عددهم 46 من مراقبي حسابات شركات التداول والسمسرة في الأوراق المالية على أحكام وتطوير وسائل كل من شراء الأوراق المالية بالهامش، والتعامل على الأسهم في ذات الجلسة، واقتراض الأوراق المالية بغرض البيع وأثر تلك الأنشطة على الملاة المالية للشركات مع التطبيق على أمثلة عملية للتدريب على قياس الملاة المالية للشركات.

جدير بالذكر أن معهد الخدمات المالية التابع للهيئة العامة للرقابة المالية يهدف إلى تأهيل وتطوير قدرات المهنيين العاملين في الأسواق المالية غير المصرفية وهم أسواق التأمين والاستثمار والتمويل وذلك وفق أفضل الممارسات والخبرات عبر إعداد وتطبيق العديد من الفعاليات والبرامج والدورات اللازمة لتأهيلهم، وذلك للتأكد من قدرتهم على تقديم خدمات بجودة تضمن استمرارية النشاط وتقديم الخدمة، وكذلك حصول المتعاملين على حقوقهم بما يدعم جهود الهيئة العامة للرقابة المالية لتحقيق رؤيتها ومستهدفاتها الأساسية وهي استقرار الأسواق والجهات العاملة وتحقيق الشمول المالي والاستثنائي والتأمين بما يعود بالنفع على قطاع المجتمع المختلف خاصة المرأة والشباب والفئات المهمشة والضعيفة التي تحتاج إلى تمويل لتحسين وتنمية جودة ومستوى حياتهم.

23

سهماً في القائمة

حصلت «الوفد» على نسخة بقائمة أسهم الشركات المقيدة بالبورصة، والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والمتوقع إدراجها ضمن المؤشر الإسلامي المزمع إطلاقه خلال الفترة القادمة.

تتضمن المعايير الواجب توافرها في أسهم الشركات 4 معايير رئيسية، تتمثل بعدم النص في النظام الأساسي للشركة على أن يكون من أهدافها التعامل الربوي أو الأجار في الخمور أو منتجات الخنزير، ونحوه من المحرمات، وكذلك عدم تجاوز إجمالي المبالغ المقرضة لنسبة 33% من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركات، وأيضاً عدم تجاوز الإيراد المحرم نسبة 5% من إجمالي إيرادات الشركة.

كما تم إعداد قائمة الأسهم المتوقع إدراجها ضمن المؤشر الإسلامي من قائمة الأسهم المدرجة في مؤشر EGX11 وبيناً مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تضمن القائمة نحو 23 شركة مصر الجديدة، المصريين للإسكان، الإسماعيلية للتطوير، المنحة للإسكان، الشمس للإسكان، الإسماعيلية للوجن، جهينة، أبوغبري للإسكان، فيصل بالجينة، القاهرة للاستثمار، نظم التعليم، تعليم، مستشفى كليوباترا، ماركو كاييتال، غاز مصر، النصر للأعمال المدنية، شينى، باكين، ايديتا الغذائية، أم أم جروب، القاهرة للإسكان، نهر الخير، واسكندرية للزيوت.

وكان رأي الدكانى رئيس البورصة قد أشار مؤخرًا إلى اعتزام إدارة البورصة إطلاق مؤشر متوافق مع الشريعة الإسلامية في إطار السعى لجذب مستثمرين جدد لسوق المال.

46

مراقباً ضمن الحضور

نظم معهد الخدمات المالية الذراع التدريبية للهيئة العامة للرقابة المالية برنامجاً تدريبياً بعنوان «آثر عمليات الاقتراض بغرض البيع والشراء بالهامش على الملاة المالية في شركات السمسرة بالأوراق المالية» وذلك في إطار جهود الهيئة برئاسة الدكتور محمد فريد رئيس الرقابة المالية لدعم وتطوير المهارات المصرفية والعملية للمستويات الوظيفية المختلفة بكافة القطاعات المالية غير المصرفية عن طريق إتاحة البرامج التدريبية اللازمة لتطوير قدرات المهنيين بهدف تطوير قدرات سوق الأوراق المالية وتعزيز دوره وزياد مساهمته في الاقتصاد القومي.

عقد البرنامج التدريبي على مدار يومين وتضمن تعريف الحضور البالغ عددهم 46 من مراقبي حسابات شركات التداول والسمسرة في الأوراق المالية على أحكام وتطوير وسائل كل من شراء الأوراق المالية بالهامش، والتعامل على الأسهم في ذات الجلسة، واقتراض الأوراق المالية بغرض البيع وأثر تلك الأنشطة على الملاة المالية للشركات مع التطبيق على أمثلة عملية للتدريب على قياس الملاة المالية للشركات.

جدير بالذكر أن معهد الخدمات المالية التابع للهيئة العامة للرقابة المالية يهدف إلى تأهيل وتطوير قدرات المهنيين العاملين في الأسواق المالية غير المصرفية وهم أسواق التأمين والاستثمار والتمويل وذلك وفق أفضل الممارسات والخبرات عبر إعداد وتطبيق العديد من الفعاليات والبرامج والدورات اللازمة لتأهيلهم، وذلك للتأكد من قدرتهم على تقديم خدمات بجودة تضمن استمرارية النشاط وتقديم الخدمة، وكذلك حصول المتعاملين على حقوقهم بما يدعم جهود الهيئة العامة للرقابة المالية لتحقيق رؤيتها ومستهدفاتها الأساسية وهي استقرار الأسواق والجهات العاملة وتحقيق الشمول المالي والاستثنائي والتأمين بما يعود بالنفع على قطاع المجتمع المختلف خاصة المرأة والشباب والفئات المهمشة والضعيفة التي تحتاج إلى تمويل لتحسين وتنمية جودة ومستوى حياتهم.

23

سهماً في القائمة

حصلت «الوفد» على نسخة بقائمة أسهم الشركات المقيدة بالبورصة، والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والمتوقع إدراجها ضمن المؤشر الإسلامي المزمع إطلاقه خلال الفترة القادمة.

تتضمن المعايير الواجب توافرها في أسهم الشركات 4 معايير رئيسية، تتمثل بعدم النص في النظام الأساسي للشركة على أن يكون من أهدافها التعامل الربوي أو الأجار في الخمور أو منتجات الخنزير، ونحوه من المحرمات، وكذلك عدم تجاوز إجمالي المبالغ المقرضة لنسبة 33% من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركات، وأيضاً عدم تجاوز الإيراد المحرم نسبة 5% من إجمالي إيرادات الشركة.

كما تم إعداد قائمة الأسهم المتوقع إدراجها ضمن المؤشر الإسلامي من قائمة الأسهم المدرجة في مؤشر EGX11 وبيناً مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تضمن القائمة نحو 23 شركة مصر الجديدة، المصريين للإسكان، الإسماعيلية للتطوير، المنحة للإسكان، الشمس للإسكان، الإسماعيلية للوجن، جهينة، أبوغبري للإسكان، فيصل بالجينة، القاهرة للاستثمار، نظم التعليم، تعليم، مستشفى كليوباترا، ماركو كاييتال، غاز مصر، النصر للأعمال المدنية، شينى، باكين، ايديتا الغذائية، أم أم جروب، القاهرة للإسكان، نهر الخير، واسكندرية للزيوت.

وكان رأي الدكانى رئيس البورصة قد أشار مؤخرًا إلى اعتزام إدارة البورصة إطلاق مؤشر متوافق مع الشريعة الإسلامية في إطار السعى لجذب مستثمرين جدد لسوق المال.

46

مراقباً ضمن الحضور

نظم معهد الخدمات المالية الذراع التدريبية للهيئة العامة للرقابة المالية برنامجاً تدريبياً بعنوان «آثر عمليات الاقتراض بغرض البيع والشراء بالهامش على الملاة المالية في شركات السمسرة بالأوراق المالية» وذلك في إطار جهود الهيئة برئاسة الدكتور محمد فريد رئيس الرقابة المالية لدعم وتطوير المهارات المصرفية والعملية للمستويات الوظيفية المختلفة بكافة القطاعات المالية غير المصرفية عن طريق إتاحة البرامج التدريبية اللازمة لتطوير قدرات المهنيين بهدف تطوير قدرات سوق الأوراق المالية وتعزيز دوره وزياد مساهمته في الاقتصاد القومي.

عقد البرنامج التدريبي على مدار يومين وتضمن تعريف الحضور البالغ عددهم 46 من مراقبي حسابات شركات التداول والسمسرة في الأوراق المالية على أحكام وتطوير وسائل كل من شراء الأوراق المالية بالهامش، والتعامل على الأسهم في ذات الجلسة، واقتراض الأوراق المالية بغرض البيع وأثر تلك الأنشطة على الملاة المالية للشركات مع التطبيق على أمثلة عملية للتدريب على قياس الملاة المالية للشركات.

جدير بالذكر أن معهد الخدمات المالية التابع للهيئة العامة للرقابة المالية يهدف إلى تأهيل وتطوير قدرات المهنيين العاملين في الأسواق المالية غير المصرفية وهم أسواق التأمين والاستثمار والتمويل وذلك وفق أفضل الممارسات والخبرات عبر إعداد وتطبيق العديد من الفعاليات والبرامج والدورات اللازمة لتأهيلهم، وذلك للتأكد من قدرتهم على تقديم خدمات بجودة تضمن استمرارية النشاط وتقديم الخدمة، وكذلك حصول المتعاملين على حقوقهم بما يدعم جهود الهيئة العامة للرقابة المالية لتحقيق رؤيتها ومستهدفاتها الأساسية وهي استقرار الأسواق والجهات العاملة وتحقيق الشمول المالي والاستثنائي والتأمين بما يعود بالنفع على قطاع المجتمع المختلف خاصة المرأة والشباب والفئات المهمشة والضعيفة التي تحتاج إلى تمويل لتحسين وتنمية جودة ومستوى حياتهم.

46

مراقباً ضمن الحضور

نظم معهد الخدمات المالية الذراع التدريبية للهيئة العامة للرقابة المالية برنامجاً تدريبياً بعنوان «آثر عمليات الاقتراض بغرض البيع والشراء بالهامش على الملاة المالية في شركات السمسرة بالأوراق المالية» وذلك في إطار جهود الهيئة برئاسة الدكتور محمد فريد رئيس الرقابة المالية لدعم وتطوير المهارات المصرفية والعملية للمستويات الوظيفية المختلفة بكافة القطاعات المالية غير المصرفية عن طريق إتاحة البرامج التدريبية اللازمة لتطوير قدرات المهنيين بهدف تطوير قدرات سوق الأوراق المالية وتعزيز دوره وزياد مساهمته في الاقتصاد القومي.

عقد البرنامج التدريبي على مدار يومين وتضمن تعريف الحضور البالغ عددهم 46 من مراقبي حسابات شركات التداول والسمسرة في الأوراق المالية على أحكام وتطوير وسائل كل من شراء الأوراق المالية بالهامش، والتعامل على الأسهم في ذات الجلسة، واقتراض الأوراق المالية بغرض البيع وأثر تلك الأنشطة على الملاة المالية للشركات مع التطبيق على أمثلة عملية للتدريب على قياس الملاة المالية للشركات.

جدير بالذكر أن معهد الخدمات المالية التابع للهيئة العامة للرقابة المالية يهدف إلى تأهيل وتطوير قدرات المهنيين العاملين في الأسواق المالية غير المصرفية وهم أسواق التأمين والاستثمار والتمويل وذلك وفق أفضل الممارسات والخبرات عبر إعداد وتطبيق العديد من الفعاليات والبرامج والدورات اللازمة لتأهيلهم، وذلك للتأكد من قدرتهم على تقديم خدمات بجودة تضمن استمرارية النشاط وتقديم الخدمة، وكذلك حصول المتعاملين على حقوقهم بما يدعم جهود الهيئة العامة للرقابة المالية لتحقيق رؤيتها ومستهدفاتها الأساسية وهي استقرار الأسواق والجهات العاملة وتحقيق الشمول المالي والاستثنائي والتأمين بما يعود بالنفع على قطاع المجتمع المختلف خاصة المرأة والشباب والفئات المهمشة والضعيفة التي تحتاج إلى تمويل لتحسين وتنمية جودة ومستوى حياتهم.



يقلم:

عبدالحال خليفة

التكنولوجيا الحديثة ومستقبل الطيران المدني (٢)

أكدت الإحصائيات في مجال السفر والسياحة الأخيرة أن عدد السائحين الوافدين للمقصد السياحي المصري خلال عام 2019 جواً بلغ نحو 10.3 مليون وبعراً ما يقرب من 1.1 مليون سائح، وبذا نرحب 1.5 مليون سائح، وبالتالي فإن قطاع الطيران هو الأكثر جذباً وفقاً لبيانات مصلحة الجوازات والهجرة. ويوجد في مصر نحو 27 مطاراً دولياً ومحلياً بسعة 30 مليون راكب سنوياً، ومنهم مطاران بنظام B.O.T وهما مطاراً مرسى علم والعلمين. وذكرت دراسة للمرصد المصري أن التحديات الأساسية لملف الطيران بوصفه وسيلة النقل الأكثر استخداماً في قطاع السياحة تتمثل في ارتفاع أسعار الوقود وخدمات المطارات، مما يؤثر على سعر الطيران المقدم للسائح خاصة في ظل انحصار الحركة مع زيادة التضخم العالمي، وحالة الإغلاق بسبب جائحة كورونا. وأوضحت الدراسة أن اهتمام القيادة السياسية بقطاع السياحة والسفر دفع إلى افتتاح مطارات جديدة لربط المدن السياحية والمناطق الأثرية مثل مطار سفنكس لتخفيف الضغط عن مطار القاهرة وتقليل نفقات الہبوط، والمعاصمة الإدارية والبردويل وبرنيس لربط القاهرة بالجنوب، بجانب سياسات برامج التخفيض التي اتخذتها رئاسة الوزراء لدعم برامج الطيران المعرض لربط المقصد المصري بالدول التي لا يوجد بها طيران منتظم ومد البرنامج حتى 31 أبريل 2023.. ووفقاً لتصريحات الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء فإن الطيران المدني يعد رافداً مهماً للاقتصاد الوطني.. كما يعتبر واحداً من المحاور الرئيسية في لائح خطط التنمية الاقتصادية حيث يسهم في تنشيط الحركة السياحية وتنمية التجارة ودعم الاقتصاد القومي.. وأكد خلال لقائه بوزير الطيران الفريق محمد عباس أمين استمرار العمل وبذل كل الجهود الممكنة من أجل تقديم برامج تحفيزية في قطاع الطيران، باعتبار أن هذا القطاع الحيوي يعد واحداً من المحاور الرئيسية لإنجاح الخطط الواضحة الذي نضعه نصب أعيننا وهو الوصول إلى 30 مليون سائح وجذب مزيد من الحركة الجوية والسياحية للمقاصد السياحية المصرية، بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني ويوأكب رؤية الدولة المصرية 2030 وتحقيق أهداف التنمية السدامة.

● **يا سادة..** شهد قطاع الطيران المدني المصري على عام 2021 وعام 2022 على التوالي تحديات كبيرة في ظل ما تمر به صناعة النقل الجوي العالمي من أزمة غير مسبوقة وهي جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية التي تسببت في خسائر فادحة للاقتصاد العالمي بكل قطاعاته وفي مقدمتها قطاع الطيران الذي تعرض لأزمة هي الأكبر في تاريخه على الإطلاق.. ورغم هذه التحديات الكبيرة تمكن قطاع الطيران المصري بفضل جهود جميع العاملين بالقطاع من اجتياز تداعيات هذه الأزمة وفي مواصلة مشروعات التطوير والتحديث لمنظومة الطيران وإقامة مشروعات جديدة واستمرار مبادرات تشجيع الحركة الجوية والسياحية وتطبيق الإجراءات الاحترازية والوقائية لمواجهة فيروس كورونا ومتحوراته بجميع المطارات وعلى متن الطائرات وكافة المنشآت الحيوية بالقطاع بالتنسيق مع الصحة، ووفقاً لتعليمات منظمة الصحة العالمية لضمان سلامة الركاب والعاملين، وجاء حصول 11 مطارا مصرى على شهادة «الاعتماد الصحي للسفر الآمن» من المجلس الأعلى للطيران بمثابة توثيق لتوجه لهذه الجهود، كما تواصلت مشروعات التطوير التي شملت تحديث البنية الأساسية بالمطارات المصرية البالغ عددها 27 مطاراً ورفع كفاءتها لزيادة الطاقة الاستيعابية وتطوير خدمات المسافرين وتحديث منظومة تأمين المطارات ومختلف المنشآت الحيوية بالقطاع ضمن استراتيجية واضحة لوزارة الطيران ووفق أعلى المعايير العالمية.. كما شهدت المطارات السياحية عودة الرحلات الدولية من مختلف دول العالم في الوقت الذي تم فيه تحديث أنظمة الملاحة الجوية بالأشهر الصناعية والتغذية الإرادية الشاملة لخدمة الحركة الجوية بالبحال الجوي المصري ودعم هيئة الأرصاد الجوية بأحدث أجهزة الرصد والإدراك المبكر بهدف رفع كفاءة التنبؤات الجوية والتغيرات المناخية لخدمة حركة الملاحة ومختلف قطاعات الدولة.

● **يا سادة..** مما سبق وفي ضوء أهداف التنمية الشاملة ورؤية الدولة المصرية 2030 نحو جذب مزيد من الاستثمارات في مختلف القطاعات، وفي إطار الخطة الطموحة التي تتبناها وزارة الطيران المدني لتحديث وتطوير منظومة المطارات المصرية خاصة مشروع تطوير مطار القاهرة الدولي مما يسهم في رفع كفاءة المطار وتزويده بأحدث النظم التكنولوجية والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمسافرين لنافسة أحدث المطارات العالمية لتصبح مصر بوابة أفريقيا الأولى لحركة الركاب والشحن الجوي ومحوراً رئيسياً لحركة التجارة العالمية والاستفادة من موقعها الاستراتيجي المتميز بين أفريقيا وآسيا وأوروبا شهد الفريق محمد عباس وزير الطيران على رأس وفد مصري رفيع المستوى خلال زيارته لسنغافورة توقيع مذكرتي تفاهم بين ميناء القاهرة الجوي وشانجى الدولية للمطارات، وبموجب الاتفاقيتين تقوم السنغافورية بتقديم دراسات جدوى وتصميم وتشغيل وإدارة وتسويق مدينة البضائع اللوجيستية والتي من المقرر أن تقع في نطاق حيز المطار وستساهم في زيادة حجم الطاقة الاستيعابية للشحن الجوي بمطار القاهرة الدولي، هذا بالإضافة إلى تقديم حلول فعالة لتطوير مطار القاهرة الدولي بهدف رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة للمسافرين وجعل تجربة سفرهم أكثر راحة ورفاهية وبما يليق بمكانة المحورية التي يحظى بها مطار القاهرة الدولي إقليمياً وعالمياً.

● **على جانب آخر..** عقد الفريق محمد عباس اجتماعاً أمنياً موسعاً مع أعضاء اللجنة الأمنية العليا وممثلي الأجهزة الأمنية العاملة بمطار القاهرة الدولي وقيادات الطيران المدني وبعض رؤساء الشركات التابعة ومستوى قطاعات الأمن بالوزارة، وذلك لاستعراض التدابير الأمنية بمطار القاهرة الدولي والمطارات السياحية، وتقييم الوضع الأمني واستعراض خطط التأمين خلال الفترة القادمة، وأهمية تطبيق القواعد والإجراءات بمنهجية واضحة ومحددة وفقاً لأعلى المعايير والمواصفات الدولية الموصى بها من قبل «المنظمة الدولية للطيران المدني» إيكائو.

● **يا سادة..** قلت وما زلت أقول إن الطيران المدني قطاع يختلف طبيعته عن أي قطاع آخر لا تشبه سوى ارتباطه المباشر بالأمم القومي للوطن، وكلمة طيران مدني تجعلك تتخيل أنك تتعامل مع قطاع عادي من السهل التعامل مع مفرداته.. ولكن الحقيقة الوحيدة الباقية أنه قطاع حساس جداً وديق من حيث استراتيجياته وأمنه وأمانه واقتصاديات العمل فيه، فهو يتعلق بصناعة من أدق وأخطر الصناعات، وهي صناعة النقل الجوي، ومن حيث الاستثمارات الهائلة بالمليارات لبناء وتحديث المطارات الدولية والمحلية، وشراء الطائرات والمعدات، فإن ثمن شراء طائرة واحدة يفوق الاستثمارات المطلوبة لعدة مصانع، وهنا تكمن صعوبة قيادة هذا القطاع الحيوي والوطني، لأن القائد المباشر على رأس المال المستثمر يكون عادة منخفضاً بالنسبة لقي مجال آخر، ولكن القائد غير المباشر على باقي قطاعات الدولة كبير جداً وفي كل المجالات.. فصناعة النقل الجوي لا تحقق الأرباح الكبيرة أو تكلفة رأس المال، حيث تحقق 62% على الأكثر، في مقابل صناعات أخرى تحقق نحو 68% عائداً للاستثمار في مصر.. ومطاراتنا الدولية هي عبارة عن حدود لمصر يجيب حمايتها تماماً ومراعاة البقطة الدائمة لتأمينها، وأن أكثر من 80% من حركة المسافرين الدولية تتم من طريق هذه المطارات، ولا أحد يستطيع أن ينكر أنه ليست هناك أخطاء جديرة بالذكر هنا من الخطط أن يصل أسطول الشركة بحلول عام 2027 إلى 60 طائرة حيث كان يبلغ أسطول الشركة 7 طائرات في عام 2020، مؤكداً أن شركة إيريكايرو ستشهد نقلة نوعية من حيث عدد الترددات والرحلات اليومية وزيادة الوجهات الجديدة وتوسيع شبكة الخطوط.

● **يا سادة..** مما سبق يؤكد أن الطيران المدني قادر بفضل رجاله المحصلين العزوف فوق أي تحديات وهو فائقة للتنمية ويأتي توقيع مذكرتي تفاهم مع الجانب السنغافوري لتطوير مطار القاهرة الدولي ضمن خطة طموحة لدعم خدمة السفر والشحن.. والاجتماعات الأمنية المستمرة دليل على يقظة صدر الطيران المدني المصري والحرص الدائم على نبؤ الصادرة لأن الطيران كل عوائده تعود على المجتمع المصري في شكل مطارات وعائدات دولارية تدعم الدولة.. وتظل التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها هي مستقبل الطيران المدني.

Abdelkalak2020@yahoo.com



عبدالحال خليفة وأمانى سلامة

المطارات المصرية على طريق التنمية المستدامة «مصر ٢٠٣٠»

يهدف رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة للمسافرين وجعل تجربة سفرهم أكثر راحة ورفاهية وبما يليق بمكانة المحورية التي يحظى بها مطار القاهرة الدولي إقليمياً وعالمياً.. وقع الاتفاقية من جانب وزارة الطيران المدني المحاسب مجدى إسحاق رئيس مجلس إدارة شركة ميناء القاهرة الجوية ومن الجانب السنغافوري Eugene Gan رئيس شركة شانجى الدولية للمطارات بحضور لفييف من قيادات وزارة الطيران المدني ومستوى شركة شانجى الدولية.



شهد الفريق محمد عباس حلمى وزير الطيران المدني على رأس وفد مصري رفيع المستوى خلال زيارته لمدينة سنغافورة على مدار الأيام الماضية توقيع مذكرتي تفاهم بين شركة ميناء القاهرة الجوية وشركة شانجى الدولية للمطارات، وبموجب هاتين الاتفاقيتين ستقوم الشركة السنغافورية بتقديم دراسات جدوى لتصميم وتشغيل وإدارة وتسويق مدينة البضائع اللوجستية والتي من المقرر أن تقع في نطاق حيز المطار وستساهم في زيادة حجم الطاقة الاستيعابية للشحن الجوي بمطار القاهرة الدولي، هذا بالإضافة إلى تقديم حلول فعالة لتطوير مطار القاهرة الدولي

◀◀ وزير الطيران يشهد توقيع مذكرتي تفاهم مع «شانجى» الدولية لتطوير مطار القاهرة الدولي

◀◀ الفريق عباس: الاتفاقيات تعزز مكانة مصر عالمياً كمركز محوري لحركة الركاب والبضائع

الاستثمارات في مختلف القطاعات، وفي إطار الخطة الطموحة التي تتبناها وزارة الطيران المدني لتحديث وتطوير منظومة المطارات المصرية خاصة مشروع تطوير مطار القاهرة الدولي، مما يسهم في رفع كفاءة المطار وتزويده بأحدث النظم التكنولوجية والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمسافرين لنافسة أحدث المطارات العالمية لتصبح مصر بوابة أفريقيا الأولى لحركة الركاب والشحن الجوي ومحوراً رئيسياً لحركة التجارة العالمية والاستفادة من موقعها الاستراتيجي المتميز بين أفريقيا وآسيا وأوروبا.

تعاون مشترك

بين مصر وسنغافورة

يذكر أن الفريق محمد عباس حلمى وزير الطيران المدني والسفير دومينيك جوه سفير دولة سنغافورة بالقاهرة كانا قد شهدا بالقاهرة في شهر مارس الماضى مراسم توقيع مذكرة تفاهم بين شركة ميناء القاهرة الجوية وشركة شانجى الدولية للمطارات.

وقع مذكرة التفاهم كل من المحاسب مجدى إسحاق رئيس شركة ميناء القاهرة الجوية و Eugene Gan رئيس شركة شانجى السنغافورية للمطارات وذلك بحضور لفييف من قيادات وزارة الطيران المدني والشركة السنغافورية. وتهدف مذكرة التفاهم إلى تبادل الخبرات والاستفادة من التجربة السنغافورية في مجال المطارات العالمية، حيث تعد نقطة البداية للعديد من المشروعات الأخرى المشتركة خلال الفترة القادمة.

وصرح الفريق عباس وقتها بأن وزارة الطيران المدني تقوم بتفتيش العديد من مشروعات التطوير بالتعاون بين وزارة الطيران المدني المصرية وشركة شانجى السنغافورية، معرباً عن تطلعه لتحقيق مزيد من التعاون المشترك في القريب العاجل في مختلف المجالات خاصة التي تخدم قطاع الطيران المدني.

ومن جانبه رحّب سفير دولة سنغافورة بهذا التعاون بين وزارة الطيران المدني المصرية وشركة شانجى السنغافورية، معرباً عن تطلعه لتحقيق مزيد من التعاون المشترك في القريب العاجل في مختلف المجالات خاصة التي تخدم قطاع الطيران المدني.

من ٧ طائرات فى عام ٢٠٢٠

أسطول «إيركايرو» يصل إلى ٦٠ طائرة بحلول عام ٢٠٢٧



حسين شريف



أحدث طائرات أسطول «إيركايرو»

حسين شريف: نقلة نوعية فى الترددات والرحلات اليومية وزيادة الوجهات الجديدة وتوسيع شبكة الخطوط

لربط مناطق الجذب السياحي المصرية بدول العالم «إيركايرو» التي ترفع أسطول «إيركايرو» من 30 إلى 60 طائرة.

هذا وقد تسلمت الشركة الطائرة الـ 30 نهاية شهر مارس الماضى وطايرتها 201 من طراز الإيرباص A320 في مطلع شهر مارس الماضى، وتسلمت طائرة أخرى من نفس الطراز نهاية مارس، بالإضافة إلى طائرتها من طراز E190 وطراز 600-ATR72.

وأضاف «شريف» أن الشركة تنتهج خطة طموحة لدعم أسطولها الجوي والتوسع في شبكة خطوطها

في ضوء توجهات الفريق محمد عباس وزير الطيران المدني باستمرار خطة التطوير التي تتبناها وزارة الطيران لدعم مشاركة شركات الطيران المصرية في حركة السفر والسياحة إلى مصر، صرح حسين شريف رئيس شركة «إيركايرو» إحدى الشركات التابعة للوزارة بأن أسطولها الجوي سيصل إلى 60 طائرة بحلول عام 2027.

وتسلمت الشركة الطائرة إيرباص A320neo الثالثة عشرة في أسطول شركة «إيركايرو».. وهي

عمرو محمود رئيساً لقطاع الأسواق الحرة «مصر للطيران» لسياحة (الكرنك)

أصدر المهندس يحيى زكريا رئيس مجلس إدارة الشركة قابضة لمصر للطيران قراراً بتكليف عمرو محمود أحمد عمر للقيام بأعمال رئيس قطاع الأسواق الحرة بشركة مصر للطيران لسياحة (الكرنك) والأسواق الحرة خلفاً لغادة الخطيب التي

قدم لها المهندس يحيى زكريا الشكر على جهودها خلال فترة رئاستها القطاع.

وكان عمرو محمود يشغل منصب مستشار رئيس قطاع الشؤون التجارية بشركة مصر للطيران للخطوط الجوية.

عمرو محمود

◀◀ انطلاقة جديدة لقطاع الطيران المصرى ونقله

نوعية للخدمات المقدمة لرواد المطارات المصرية

◀◀ تحقيق الأهداف التنموية التي تتبناها

الدولة المصرية على كافة الأصعدة

◀◀ سفير سنغافورة، نتطلع لتحقيق مزيد من التعاون المشترك فى مختلف المجالات



أحمد منصور



محمد سعيد محروس



يحيى زكريا

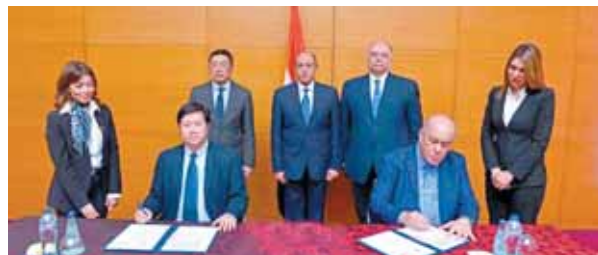


محمد سعيد محروس

◀◀ Eugene Gan: تسخير الإمكانيات والاستفادة من الموقع المتميز لمطار القاهرة الأكثر نمواً



الفريق عباس ووفد الطيران المدني خلال توقيع مذكرتي التفاهم مع الجانب السنغافوري



وزير الطيران وسفير سنغافورة يشهدان توقيع مذكرتي التفاهم

الارتقاء بمنظومة السلامة بالمطارات المصرية



وزير الطيران وأعضاء اللجنة الأمنية العليا وممثلي الأجهزة الأمنية بالمطارات

وزير الطيران: مظلة تدريبية متكاملة لتحقيق المصاحبة العليا للوطن

كتب - عبدالحال خليفة:

عقد الفريق محمد عباس حلمى وزير الطيران المدني اجتماعاً أمنياً موسعاً بمقر وزارة الطيران بالعاصمة الإدارية الجديدة مع أعضاء اللجنة الأمنية العليا وممثلي الأجهزة الأمنية العاملة بمطار القاهرة الدولي وقيادات وزارة الطيران المدني وبعض رؤساء الشركات التابعة ومستوى قطاعات الأمن بالوزارة. وذلك لاستعراض التدابير الأمنية بمطار القاهرة الدولي والمطارات السياحية، وتقييم الوضع الأمني واستعراض خطط التأمين خلال الفترة القادمة.

في بداية الاجتماع، رحب الفريق محمد عباس حلمى بجميع الحضور، مشيراً إلى أهمية عقد مثل هذه الاجتماعات التي تأتى ضمن سلسلة الاجتماعات الدورية التي تعقدها الوزارة لتابعة وتطبيق الخطط الأمنية وتقييم الإجراءات المتبعة فى كافة مراحل السفر، موضحاً أهمية تطبيق

القواعد والإجراءات بمنهجية واضحة ومحددة وفقاً لأعلى المعايير والمواصفات الدولية الموصى بها من قبل المنظمة الدولية للطيران المدني إيكائو، مؤكداً ضرورة مواصلة تدريب وتوعية جميع المتعاملين مع المنظومة الأمنية داخل المطارات المصرية، مؤكداً أن الجميع يعمل تحت منظومة واحدة ومتكاملة تهدف إلى تحقيق المصلحة العليا للوطن. هذا وقد شدد وزير الطيران على ضرورة تطبيق كافة المعايير الأمنية بشكل دقيق وفعال ووفقاً لأسس منهجية وعملية محددة ومخطط لها مسبقاً من خلال التنسيق الدائم مع مختلف الجهات المعنية داخل المطارات المصرية، مشيداً بالتعاون الفعال مع جميع الجهات الأمنية مما يسهم في تفادي أى معوقات تتعلق بالتشغيل والسلامة الجوية، كما أشار وزير الطيران إلى أهمية متابعة الوضع الأمنى أولا بأول والتقييم المستمر للإجراءات الأمنية والتدابير الاحترازية المطبقة بالمطارات المصرية.

